سياسة بريطانيا تجاه تايوان

(١٩٤٩- ١٩٥٥)

د. صباح أحمد البياع
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
آداب عين شمس

كانت فورموزا Formosa أو"تايوان" Taiwan، تشبه "بريطانيا" فى كونها درة فى بحر من الفضة، ولها أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة. وقد عرفت فى الغرب فى القرن السادس عشر باسمها البرتغالى "فورموزا" وتعنى بالعربية "الجميلة". ولم تصل أية أخبار إلى الغرب عن فورموزا إلا بعد نشر كتاب بعنوان " تقرير من فورموزا" Report From Formosa للدبلوماسى البريطانى ماكلير باتى H.Mac Lear Bate الذى زارها عدة مرات، وأغرم بها وسجل كل مشاهداته فى كتابه عنها[١]. وكان من أهم جزرها الاستراتيجية كيموىQuemoy ، وماتسو Matsu ، وتقعان بالقرب من الساحل الصينى. وارتبطت كيموى وماتسو ارتباطًا تاريخيًا وجغرافيًا بالبر الرئيسى للصين Mainland، كما لعبت دورًا سياسيًا كبيرًا فى تايوان على يد حكامها من الوطنيين الصينيين. فقد كانت نقطة محورية فى التوتر الدولى والعسكرى أعوام ١٩٥٠و١٩٥٤و١٩٥٨، وبدرجة أقل فى عام ١٩٦٢[٢].

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة أسئلة أهمها: لماذا اعترفت بريطانيا بالصين الشيوعية على الرغم من علاقتها الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية التى كانت معارضة تمامًا للصين الشيوعية. كيف حاولت بريطانيا الحفاظ على العلاقات الأنجلو–أمريكية فى ظل الصراع فى منطقة الشرق الأقصى بين الصين الشعبية وتايوان فى فترة مهمة من فترات الحرب الباردة. ما هى طبيعة السياسة البريطانية تجاه الصين الوطنية "فورموزا – تايوان" فى ظل عدم الاعتراف بها كدولة لها حقوق دولية مثلها مثل الصين الشيوعية. وكيف حاولت بريطانيا الفصل بين مسألة فورموزا وأزمة الجزر البحرية "الساحلية – الشاطئية" Offshore Islands كيموى وماتسو بعد اندلاع أزمة تايوان الأولى ١٩٥٤ – ١٩٥٥ومحاولة حل الأزمة بالطرق السلمية الدبلوماسية.

• بريطانيا والصين الشيوعية:

وقد تمثلت سياسة بريطانيا تجاه الصين فى عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية، وهى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية People's Republic of China (PRC)، فى مقابل دعم الولايات المتحدة للصين الوطنية Republic of China (RC)، وحظر التجارة وضوابط التصدير مع الصين الشيوعية، ومستعمرة هونج كونج، وكيف حرصت بريطانيا على حمايتها نظرًا لقيمتها الاقتصادية والتجارية الكبيرة بالنسبة لها.

تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت أكثر الدول الأوربية نشاطًا فى الصين من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وكان الهدف من سياسة بريطانيا تجاه الصين فى الفترة ١٩٤٩ – ١٩٥١ زيادة حجم التجارة معها. ولذا فضلت لندن التعامل مع الصين الشيوعية، حيث توقعت علاقات تجارية أفضل تحت حكم "ماو تسى تونج" (Mao Tse Tung) . أما فى المرحلة التالية فقد أصبحت القضية الأمنية والاقتصادية لها الأهمية الأكبر حيث كانت الاتصالات الرسمية الأولى مع الصين حذرة للغاية ووضعت تحت ضغط بسبب المشاركة الصينية فى الحرب الكورية، كذلك نتيجة للسياسة المناهضة للصين من قبل الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى. وبالرغم من سياسة الاحتواء التى اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين فى شرق آسيا، حاولت لندن تحسين علاقاتها ببكين لتخفيف الوضع الراهن للأعمال البريطانية فى جمهورية الصين الشعبية[٣].

وقد اختارت بريطانيا عدم التدخل فى الحرب الأهلية الصينية، وقررت الحفاظ على خطوط الإتصال مفتوحة مع القوات الشيوعية. فقد كانت الصين بالنسبة للحكومة البريطانية سوقًا واسعًا للمنتجات البريطانية فى ظل وضعها الاقتصادى المتدهور. ففى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٤٩– وبعد أقل من شهرين بعد الإنتصار الشيوعى،

وإعلان الجمهورية الشعبية – قررت لندن الاعتراف بالسلطة الجديدة فى بكين[٤]. حفاظًا على المصالح البريطانية فى هونج كونج.

ففى البداية تمكنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من الحفاظ على موقف مشترك فى الشرق الأقصى وخاصة فى الصين، ولكنهما واجهتا تحديًا أكبر للمهارات الدبلوماسية لقادتها ومسئوولياها. وفى استعراض أجرته وزارة الخارجية البريطانية عن خلافاتهما من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ برزت ثلاث قضايا مباشرة تتعلق بالصين تصدرت القائمة وهى: السياسة نحو الاعتراف بالصين الشيوعية، وضوابط التصدير على الشحنات الاستراتيجية إلى جمهورية الصين الشعبية، والتمثيل الصينى فى الأمم المتحدة. وكانت بريطانيا قد اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، وإن رضخت فى النهاية لقرار الولايات المتحدة بعدم مناقشة مسألة احتفاظ الصين بمقعد فى الأمم المتحدة[٥].

وهكذا اختلفت السياسات البريطانية والأمريكية تجاه دولتى الصين؛ وخاصة بشأن التمثيل الصينى فى الأمم المتحدة حيث رغبت بريطانيا فى الحصول على مقعد للصين الشيوعية فى الأمم المتحدة، بينما رفضت الولايات المتحدة ذلك ولم تعترف إلا بالصين الوطنية كحكومة شرعية للصين.

وقد خلصت الحكومة البريطانية إلى أن مصلحتها تكمن فى الحفاظ على سياسة غربية موحدة فى الشرق الأقصى، وكانت تحرص على ألا تفعل شيئًا يهدد أسس العلاقات الأنجلو– أمريكية. فلم يكن هناك أى اختلاف فى العلاقات الأنجلو– أمريكية على استراتيجية الشرق الأقصى مثلما كان حول الاعتراف بالصين عام ١٩٤٩. ومع ذلك فبحلول عام ١٩٥٣ كانت سياسة الحكومة البريطانية أكثر ليبرالية تجاه الصين الشيوعية. وهو أمر يتناقض مع الإنسجام بين سياستها والمشاعر العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية[٦].

إن الإختلافات بين العلاقات الصينية الأمريكية، والعلاقات الصينية البريطانية، يعود إلى قيام الجمهورية الشعبية عام ١٩٤٩. وقد اختارت لندن الاعتراف بالحكم الشيوعى الجديد من أجل زيادة فرصة التجارة مع الصين. وهذا يوضح أن الحكومة البريطانية كانت ترى بالفعل أن هذا البلد يتيح فرصًا اقتصادية بالنسبة لها. وعلى العكس من ذلك اختارت الولايات المتحدة تأجيل اعترافها بحكومة الصين الجديدة. مما يشير إلى أن رؤية الحكومة الأمريكية للصين كانت أقل ايجابية بالفعل من رؤية بريطانيا(٧).

ومن الملاحظ وجود ترابط بين علاقات بريطانيا مع الولايات المتحدة وسياستها تجاه الصين خلال الفترة التى نشأت فيها جمهورية الصين الشعبية. فمع بداية الحرب الكورية كان لدى بريطانيا رغبة قوية فى زيادة التجارة الدولية من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية، والحفاظ على جزيرة هونج كونج التى كانت بحوزتها وهى مستعمرة صغيرة تحيط بها الصين الشيوعية، كما كانت لندن تعارض بشدة أى حظر صارم ضد الصين الشيوعية، أو أى استنكار للدبلوماسية القوية، أما الولايات المتحدة فكانت ترى احتواء انتشار الشيوعية فى آسيا(٨). حيث كانت ترى أن وقوع الصين فى قبضة الشيوعية يهدد أمنها، كما يهدد التوازن الدولى.

لقد منعت الحكومة البريطانية التجارة فى السلع الاستراتيجية وشبه الاستراتيجية مع الصين، وأعاقت مصالح الشحن البريطانية عن المشاركة فى التجارة مع الصين. وقاومت كل من حكومة حزب العمال والمحافظين الضغوط المحلية من جانب جماعات الضغط التجارية، ووجهة نظر اليساريين، من أجل تخفيف الحظر المفروض على الصين. وتساءلت الحكومة عن الجدوى الاقتصادية للتجارة مع الصين بالنسبة للإقتصاد البريطانى، فالصين تحتاج للسلع الرأسمالية وليس للسلع الاستهلاكية البريطانية. بينما كانت الصين تريد السلع الرأسمالية لفترة ما بعد الحرب، وإعادة الإعمار الاقتصادى والمساعدة على وضع برنامج للتصنيع الثقيل ومن ثم كانت التجارة منخفضة. والأكثر

أهمية، فلم تتمكن الحكومة من تحمل نتيجة اتباع نهج أكثر تحررًا، معتقدة أن إزالة القيود على الاقتصاد الصينى قد تعنى عقوبات سياسية واقتصادية أمريكية ضد بريطانيا[٩].

وفى صيف عام ١٩٥٠ رفض كليمنت آتلى Clement Attlee رئيس الوزراء البريطانى والوزراء والمسئولون فى وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ومجلس التجارة تشديد الضوابط التجارية على الصين. واعتبروا التجارة الصينية البريطانية مفيدة لإقتصاد بريطانيا، ووسيلة لتخفيف توترات الحرب الباردة – ربما عن طريق الحد من اعتماد الاقتصاد الصينى على الاتحاد السوفيتى– ومصدرًا حيويًا للتجار البريطانيين فى آسيا، والحفاظ على الحكم البريطانى فى هونج كونج[١٠].

وبعد قرار الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة مايو عام ١٩٥١، انقسمت الحكومة البريطانية فى سياستها الخارجية، فبينما قرر مجلس الوزراء فى البداية الحفاظ على سياسة أكثر ليبرالية تجاه الصين، إلا أنه حذر بعد ذلك من أن السياسة الخارجية تجاه الصين وكوريا يمكن أن تتسبب فى توترات دبلوماسية مع إدارة الرئيس الأمريكى ترومان Harry S.Truman مما يؤدى إلى رد فعل عنيف ضد بريطانيا بين أعضاء الكونجرس الأمريكى، وبالتالى تقليص الدعم المالى والدبلوماسى الأمريكى لها. ومع ذلك واصلت الحكومة البريطانية اتباع السياسة الليبرالية، وحاولت الحفاظ على تطوير التجارة الصينية البريطانية، وهى سياسة أثرت سلبًا على علاقات بريطانيا مع الإدارة الأمريكية، ولكنها تغيرت تدريجيًا منذ عام ١٩٥١ بفرض ضوابط على الصادرات الاستراتيجية إلى الصين[١١].

استمرت بريطانيا فى تقديم المساعدة الأساسية للصين الشيوعية من خلال التجارة فى المواد الاستراتيجية وغيرها، سواء من موارد بريطانية المصدر أو المحمولة على سفن ترفع العلم البريطانى. ففى الفترة من أول يوليو ١٩٥٠ وحتى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥١ كان هناك ما يقرب من ١٦٧ سفينة من السفن التجارية البريطانية المسجلة والمملوكة

لبريطانيا قد ارتبطت بالتجارة مع الصين الشيوعية. وبلغت الحمولة الإجمالية لهذه السفن أكثر من مليون طن، بينما بلغت الحمولة الإجمالية للدول غير الشيوعية أقل من مليون[١٢]. وبذلك حرصت بريطانيا على تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين الشيوعية، من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية.

ولم تتغير السياسة البريطانية تجاه الصين بشكل ملحوظ فى ظل حكومة المحافظين، فقد تركت بريطانيا الباب مفتوحًا للتحسن فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والغرب، ومحاولة تغيير التفكير الأمريكى بشأن الصين الشيوعية. وهذه الاستراتيجية كانت تعتمد على الهدنة الموقعة بعد الحرب الكورية والتى كانت تأمل بريطانيا بأن تسمح بتخفيض التدابير الاقتصادية والعسكرية ضد جمهورية الصين الشعبية، وربما بعد ذلك على المدى البعيد تخفيف العداء الصينى – الأمريكى، وفتح الطريق نحو تدعيم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الصين والغرب[١٣].

وخلال عام ١٩٥٤ زاد ضغط حزب العمال المعارض على الحكومة لتغيير سياستها التجارية. فالمتحدثون بإسم الحزب سواء من اليمين أو اليسار عبروا عن عدم الرضا من " الصلابة المفرطة " المفروضة على ضوابط التجارة. وخلال مناقشة ساخنة جرت فى ٢٢ مارس عام ١٩٥٤ قام هارولد ويلسون Harold Wilson – الذى كان يشغل منصب رئيس مجلس التجارة خلال وزارة كليمنت آتلى – بمهاجمة الحكومة بشدة بسبب فشلها فى إيجاد موازنة بين الاحتياجات الاقتصادية لبريطانيا ضد التهديدات الأمنية المزعومة. وأصر على أن الضوابط التجارية لم يعد لها مبرر فى ظل الظروف آنذاك[١٤].

وبالرغم من أن القيود كانت تعتبر بلا قيمة وتعُد هزيمة على المدى البعيد بالنسبة لبريطانيا، إلا أن الحكومة لم تتخذ موقفًا جديدًا نتيجة للضغوط الأمريكية. كما اتهم ويلسون المحافظين بأنهم كانوا على استعداد للتضحية بالصناعة والعمالة البريطانية من أجل الاعتبارات السياسية المزيفة، وطالب بإلغاء المقاطعة. وعلى الرغم من الاتفاقات التى تم

التوصل إليها فى جنيف، رفضت الحكومة تغيير موقفها من الحظر. وأكد زعماء المحافظين على أن هذه السياسة ليست نابعة فقط من الحكومة البريطانية، ولكنها جاءت نتيجة القرار الصادر عن الأمم المتحدة والذى لا يمكن إلغاؤه إلا بعمل مشترك[١٥].

ومنذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٥ قامت الشركات البريطانية بتحويل الأموال إلى الصين لتغطية الخسائر فى أعمالها. كما حاولت بريطانيا الحفاظ على حصتها المالية فى هونج كونج من أجل حماية الاقتصاد البريطانى. وفى عام ١٩٤٩ أعلنت حكومة حزب العمال رغبتها فى التمسك بالدفاع عن مستعمرة التاج فى هونج كونج، والدفاع عنها ضد التهديد المتزايد والمحتمل من قبل البر الرئيسى للصين. وكانت المستعمرة واحدة من أهم المصادر الصينية التجارية لإيرادات النقد الأجنبى، إضافة إلى أنها كانت توفر للشركات التجارية الصينية مدخلاً للوصول إلى الأسواق العالمية. وفى عام ١٩٥٠ اعتمدت الحكومة البريطانية هذه السياسة، لأنها أرادت الحفاظ على المصالح الاقتصادية البريطانية فى آسيا، وبخاصة فى هونج كونج، وتثبيط التحالف الصينى السوفيتى عن طريق تزويد الصين بالدعم الدبلوماسى والاقتصادى من الغرب. كما أرادت الحكومة الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع أجزاء الكومنولث الآسيوى المتعاطفة مع صعود الشيوعية فى الصين[١٦].

من الجدير بالذكر أن هونج كونج كانت ذات قيمة تجارية كبيرة فقد قدرت وزارة المستعمرات فى عام ١٩٤٩ أن المبلغ الإجمالى المستثمر فى العاصمة البريطانية فى هونج كونج كان يبلغ حوالى ١٥٦ مليون جنية استرلينى. كما كانت المستعمرة قاعدة عمل جيدة لرجال الأعمال البريطانيين، لمنع اليابان من الحصول على مركز مهيمن فى التجارة فى الشرق الأقصى فى المستقبل. وأكدت وزارة المستعمرات أن فقدان المستعمرة سيكون ضربة خطيرة للإقتصاد البريطانى[١٧].

وهكذا حاولت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بناء "دولتى الصين" بدرجات متفاوتة من أجل استقرار الوضع فى الشرق الأقصى، والذى لو ترك دون رقابة ربما أدى إلى حرب عالمية ثالثة. ولعل المناوشات التى جرت فى الجزر البحرية عامى ١٩٥٤– ١٩٥٥، ١٩٥٨ قد ألقت الضوء على خطر هذا الوضع وأثره على القضايا المتعلقة بالصين كحصولها على مقعد فى الأمم المتحدة، وحظر التجارة مع جمهورية الصين الشعبية فى وقت اندلاع الحرب الكورية. فقد كانت هناك علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مكنتهما من العمل معًا فى الشرق الأقصى، رغم السياسات المتباينة تجاه جمهورية الصين الشعبية. فالسياسة الأمريكية لم تعترف بجمهورية الصين الشعبية على الرغم من اعتراف بريطانيا المبكر بها، ورغم ذلك لم يعق هذا الاختلاف الجهود البريطانية – الأمريكية للعمل على احتواء الحرب الباردة. وبالنسبة للأزمات فى منطقة الجزر البحرية الصينية كيموى وماتسو فقد وضعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خلافاتهما جانبًا خلال فترات التوتر لأنهما اتفقتا على اتباع سياسة عامة بتحرير جمهورية الصين الشعبية من التأثير السوفيتى، وإن استخدمتا وسائل مختلفة لتحقيق هذا الهدف[١٨].

• بريطانيا وفورموزا "تايوان" (١٩٤٩– ١٩٥٤) :

كانت سياسة بريطانيا تجاه تايوان تخضع لمراجعة مستمرة استجابة لتطورات الحرب الباردة فى الشرق الأقصى. وخلال مراجعة هذه السياسة كان هناك نقاش[١٩]غير حاسم بين صناع السياسة البريطانيين حول السياسة البريطانية تجاه الوطنيين الصينيين، والتخلص من جزيرة تايوان. وقد ظهرت ثلاث اتجاهات وفقًا لهذا النقاش تمثلت فى: الاتجاه الأول: فضَّل التخلى عن تايوان لجمهورية الصين الشعبية؛ والاتجاه الثانى: طالب بحياد تايوان " إما مستقلة أو تحت وصاية الأمم المتحدة"؛ أما الاتجاه الثالث: فقد اتفق مع السياسة الأمريكية برفض إعادة تايوان إلى بكين بتقديم الدعم لجيانج جيشى Jiang Jiesh (شيانج كاى شيك Chaing Kai Shek). ومن المؤكد أن تطورات الحرب الباردة هى

التى أثارت هذا النقاش، ولكن الأهمية النسبية لكل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة كانت تعتمد أيضًا على تصورات الوزراء حول أهمية الحفاظ على العلاقات الأنجلو– أمريكية، وعلى التأثير والدور البيروقراطى للمسئولين البريطانيين المعنيين[٢٠].

لقد اعترفت بريطانيا بجمهورية الصين الشعبية مدعية أن هذا العمل يعكس ببساطة اعترافًا بحقيقة وجودها وليس بالضرورة التوافق معها من أجل حماية وضعها فى هونج كونج، وحماية مصالحها التجارية فى الصين، ومواكبة دول الكومنولث الآسيوية مثل الهند. وعلى العكس من ذلك، اعترفت بإدارة السلطات الوطنية فى تايوان بحكم الأمر الواقع، واحتفظت بقنصلها هناك. ومن الناحية النظرية، تعاملت بريطانيا فقط مع سلطات المقاطعة ولم يكن لها علاقات مع الحكومة المركزية. ولكن بسبب هذه الإزدواجية فى النهج، فكثيرًا ما اتهمت بريطانيا بإتباع سياسة مزدوجة تجاه "دولتى الصين" Tow China". أما الموقف الأمريكى فكان أقل تعقيدًا بكثير حيث اعترفت الولايات المتحدة بالسلطات الوطنية كحكومة شرعية لكل الصين، ودعم تمثيلها عن طريق سفيرها فى تايبيه Taipei عاصمة تايوان[٢١].

وبعد فترة وجيزة، وفى سياق الحاجة الشديدة إلى الدعم الأمريكى لبريطانيا لضمان أمنها القومى ضد التهديد السوفيتى، وإحياء اقتصادها المدمر اضطرت الحكومة البريطانية إلى قبول حلول وسطية كانت ملائمة إلى حد كبير لوجهة نظر الولايات المتحدة. ومع ذلك حاولت بريطانيا قدر الإمكان تطبيق التدابير المضادة للصين بطريقة لا تسيئ إلى الحكومة الشيوعية كثيرًا. وكان الموقف تجاه تايوان مختلفًا بشكل واضح أيضًا فعندما أرسلت واشنطن أسطولها إلى مضيق تايوان خشى البريطانيون من أن يؤدى ذلك إلى فتح جبهة جديدة. علاوة على ذلك، كانوا يشعرون بالغضب من حقيقة أن "تايبيه" تُوقِفْ بانتظام السفن التجارية البريطانية الذاهبة إلى الصين، وفى الحقيقة رفضت واشنطن الضغط على الوطنيين لوقف مثل هذه الاعتراضات. والأهم من ذلك، يبدو أن الحكومة

البريطانية كانت مستعدة لقبول إعادة تايوان تحت سيطرة بكين فى مقابل وقف الأعمال العدائية فى شبه الجزيرة الكورية[٢٢].

وقد أخبر السفير البريطانى السير أوليفر فرانكس SIR. Oliver Franks فى الثامن من يوليو عام ١٩٥٠، مستر دين أتشيسون Mr. Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكى، "بأننا نشك إذا ما كانت حكومة الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد على أكبر قدر من الدعم العام لسياستها تجاه فورموزا كما فى سياستها تجاه كوريا". كما عبر إرنست بيفن Ernest Bevin وزير الخارجية البريطانى لمستر أتشيسون فى الحادى عشر من يوليو عام ١٩٥٠ عن "أمله بأن يقول الرئيس ترومان شيئًا ليوضح أن الترتيب النهائى بشأن فورموزا كان مسألة مفتوحة، وأنه لم يتم تسويتها فى مؤتمر القاهرة"[٢٣].

وفى أغسطس من عام ١٩٥٠ زار ماك آرثر MacArthur القائد الأعلى للقوات الأمريكية فورموزا، والتقى بـــ شيانج كاى شيك، وأوضح أن الهدف من المناقشة مع شيانج كاى شيك هو إتخاذ التدابير العسكرية اللازمة للدفاع عن الجزر. ولم يتم مناقشة أى وضع سياسى، كما لم يحضر الاجتماع ممثل للخارجية [٢٤]. ولعل زيارة ماك آرثر لفورموزا تعد دليلاً واضحًا على رغبة الولايات المتحدة فى مساعدة الصين الوطنية، والدفاع عن الجزر البحرية ودعمها ضد الشيوعية.

لقد قامت بريطانيا بحظر اقتصادى على التجارة مع الصين، ولكنها لم تحاول كسر المأزق الدبلوماسى بشأن قضية العلاقات السياسية وقبول تايوان باعتبارها "الصين الثانية" Second China. وخلال المرحلة الأولى من الحرب الكورية فيما بين يونيو واكتوبر عام ١٩٥٠، عملت الحكومة البريطانية على انضمام الصين إلى الأمم المتحدة بقوة، وقاومت الضغوط الأمريكية للضوابط الاقتصادية على التجارة مع الصين، وحاولت صياغة حل يفسد التوترات حول تايوان من خلال وضع إطار بعودتها إلى الصين الشعبية[٢٥].

وبين عامى ١٩٥١، ١٩٥٣ وافقت الحكومة البريطانية على المبادرات الأمريكية لمنع دخول الصين إلى الأمم المتحدة، وتشديد الرقابة على الصادرات الاستراتيجية، وزيادة الضغط العسكرى على الصين. وقبلت بريطانيا أيضًا بعدم عودة تايوان إلى الشيوعيين، وبينما ناقش حزب العمال أن الجزيرة يجب أن تعلن استقلالها، كانت حكومة المحافظين على استعداد لقبول سيطرة الصين الوطنية(٢٦).

كما صرح مستر ونستون تشرشل Winston Churchill رئيس الوزراء البريطانى (المحافظ) فى الثالث من ديسمبر عام ١٩٥١" بأن بريطانيا لا تفكر حاليًا فى سحب اعترافها بالصين الشيوعية، وهو الأمر الذى يسبب خيبة أمل فى تايبيه، بالرغم من أن الآمال بتغير السياسة البريطانية لم تكن كبيرة أبدًا". وفى ١٨ من ديسمبر من نفس العام صرحت كل من بريطانيا وفرنسا بأن قضية فورموزا والاعتراف بالتمثيل الصينى فى الأمم المتحدة سوف يستعمل كضربة مضادة للمساومة من أجل الحفاظ على الاستقرار فى الشرق الأقصى، وهو الاتجاه المفضل لبريطانيا وفرنسا(٢٧).

يتضح مما سبق أن حكومة تايوان الوطنية كانت تأمل فى دعم بريطانيا لها، خاصة وأن تشرشل كان مهتمًا بالحفاظ على العلاقات البريطانية – الأمريكية، والحفاظ على استقرار الأوضاع فى الشرق الأقصى، ولكن على الرغم من ذلك رفض تشرشل سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، وذهبت آمال الوطنيين أدراج الرياح.

ذكر مستر ماكيفير H.M. Consul, Mr. McKeever القنصل البريطانى فى تامسوى "أن الوضع فى فورموزا بقى غير محدد نتيجة لأسباب تاريخية وقانونية منذ أن تنازل اليابانيون عن سلطتهم على الجزر عام ١٩٥٢. وأننا لم نعترف بالجزر على أنها دولة مستقلة، ولم نتقبل السلطات الوطنية، ولا أى حكومة كحكومة قانونية لفورموزا. فلم نعترف بحكومة جمهورية الصين "السلطات الوطنية" كحكومة وليس لدينا أى علاقات رسمية من أى نوع معهم، لذا تقبلنا لفترة من الزمن كون الصين ممثلة فى الأمم المتحدة

على يد السلطات الوطنية. ولنا بالفعل قنصلية فى تامسوى، ولكنها كانت موجودة قبل عام ١٩٤٩. ومنذ أن توقفنا عن الاعتراف بالسلطات الوطنية ونحن نتعامل بحذر مع السلطات المحلية فى فورموزا. والسلطات الوطنية ليست ممثلة رسميًا فى بريطانيا". وأضاف "إن سياستنا فى فورموزا جاءت فى كثير من الأحيان نتيجة لنقد حاد من بكين. وقد قررنا مؤخرًا أننا ربما نكون قادرين على خفض هذه النغمة فى علاقاتنا إذا لم يعلن ممثلنا فى الأمم المتحدة وجهة نظرنا بخصوص الوضع فى فورموزا من وقت لآخر عند مناقشة مسألة ممثل الصين فى الأمم المتحدة"[٢٨].

ظل صناع القرار الأمريكيين مصممين على إبقاء تايوان خارج براثن الشيوعيين الصينيين. ورأوا أن هذه الجزيرة تمثل نقطة استراتيجية مهمة ذات قيم متعددة. وتعاملوا مع تايوان كقاعدة لجمع المعلومات الاستخباراتية والعمليات السرية ضد جمهورية الصين الشعبية، وكمصدر للقوى العاملة العسكرية للعمليات الهجومية المحتملة خارج الأراضى الوطنية، وكموقع لظهور البديل السياسى الحر لجذب المناطق الصينية الساخطة. كما أنهم أرادوا استخدام تايوان لتقويض سلطة حكومة جمهورية الصين الشعبية[٢٩].

وبموجب التوجه والإصرار الأمريكى، كانت العقوبات التجارية ضد جمهورية الصين الشعبية أكثر صرامة من العقوبات المفروضة على الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية. وأصبحت هذه السياسة "سياسة السيطرة التجارية" قضية نزاع مفتوح بين الولايات المتحدة وحلفائها بعد انتهاء الحرب الكورية. وقد اشتكت بريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا الغربية من هذه السياسة. وحاولوا استغلال كل فرصة لإلغائها، ونجحوا فى نهاية المطاف فى القيام بذلك فى عام ١٩٥٧، على أن يكون من المفهوم أن الولايات المتحدة ستحافظ على حظرها التام فى الاتصال التجارى[٣٠].

وبذلك كان للحظر الأمريكى دوره فى الإضرار بإقتصاديات الدول التى تتاجر مع الصين الشيوعية وخاصة بريطانيا التى نفذت الحظر بضغط من الولايات المتحدة.

وتميزت السياسة البريطانية تجاه الصين بميزتين:الأولى:ماضيها التوسعى لتحمل العلاقات عبر المضايق فبريطانيا لديها أطول اتصال بتايوان والصين فى العصر الحديث. فقد أنشأت بريطانيا قنصليتين فى تايوان فى وقت مبكر من منتصف القرن التاسع عشر، وشاركت كقوة أوربية وحيدة فى تسوية قضية تايوان خلال مؤتمرى القاهرة وبوتسدام عامى ١٩٤٣ و١٩٤٥. وكان الحكم البريطانى فى هونج كونج أيضًا على صلة بالعلاقات عبر المضايق. إن مبدأ دينج شياو بينج Deng Xiao Bing " دولة واحدة، ونظامان" one country, two systems" أصبح فى خضم المفاوضات الصينية البريطانية حول مستقبل هونج كونج[٣١]، ولكنه لم يلق آذانًا صاغية فى تايوان. أما الميزة الثانية: للسياسة البريطانية فتتمثل فى برجماتيتها. ففى عام ١٩٥٠ كانت لندن أول حكومة أوربية غربية كبرى اعترفت ببكين. ولكن علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة جعلت بريطانيا فى كثير من الأحيان تتبنى سياسات مماثلة مع السياسات الأمريكية. ومع بداية الحرب الباردة فى آسيا اتفقت لندن مع واشنطن على أن وضع تايوان حرج[٣٢].

وكانت المسألة بالنسبة لبكين، مسألة داخلية، وليس لأى دولة الحق فى التدخل فيها. وحتى الأمم المتحدة ليس لها الحق فى التدخل فى المسألة، فالأمم المتحدة يجب أن تناقش فقط، وتعطى الحق لشكوى الصين من عدوان الجيش الأمريكى على فورموزا بتوسط الأسطول السابع التابع للولايات المتحدة مضيق فورموزا، ومساعدة شيانج كاى شيك بواسطة البحرية الأمريكية. ورفضت الولايات المتحدة من جانبها تأييد وجهة نظر بكين بأن مسألة تايوان مسألة داخلية للصين. واعتبرت الصراع بين ماو تسى تونج، وشيانج كاى شيك، أكثر من صراع محلى (حرب أهلية)، فهو فى الحقيقة انتشار محلى فى صراع عالمى بين العالم الشيوعى والعالم الحر[٣٣].

ومن الملاحظ مدى التناقض فى السياسة الأمريكية التى رفضت تدخل نابليون الثالث فى الحرب الأهلية الأمريكية واعتبرتها مسألة داخلية، أما هنا فهى تنكر على الصين

اعتبارها أن مسألة تايوان مسألة داخلية، واعتبرتها صراعًا عالميًا بين العالم الشيوعى، والعالم الحر فى ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى.

وأوضحت المحادثات المبكرة بين تشرشل وترومان فى يناير عام ١٩٥٢ أن الصين الوطنية كانت دائمًا ما تسيئ للسياسة البريطانية فى الشرق الأقصى. كما كان هناك تصلبًا فى السياسة البريطانية تجاه الصين الشيوعية منذ أن عاد تشرشل إلى السلطة، ولكنها لم تكن مصحوبة بلين المقابلة تجاه حكم شيانج كاى شيك نفسه. فقد رحب تشرشل بدعم السياسة الأمريكية فى حماية الصينيين ضد الشيوعيين فى فورموزا، وضد الغزو والمذابح فى البر الرئيسى[٣٤]. كما استنكرت الصحافة بشكل عام حركة حزب العمال البرلمانية الخاصة بتوجيه اللوم ضد تشرشل نتيجة لسياسته بشأن الحرب، وأوضحت أن الشعب البريطانى عامة – من صميم قلبه – كان ضد الشيوعية[٣٥].

وهكذا كان تشرشل يدعم السياسة الأمريكية فى حمايتها لأهالى تايوان ومن ثم القضاء على التهديد الشيوعى فى المنطقة. وفى نفس الوقت كان ضد الغزو والمذابح التى يمكن أن ترتكب من قبل الصين الوطنية ضد البر الرئيسى للصين أى الصين الشيوعية.

وقد أعربت بكين مرارًا عن نيتها الخاصة بالإستيلاء على فورموزا، ولكن سقوط شيانج كاى شيك سوف يجعل الجزر فى أيدى العدو، بينما قالت عنه الولايات المتحدة مرارًا أنها لن تسمح بذلك. كما كان لتشرشل نفس وجهة النظر عندما قال بصراحة " إن الصينيين ضد الشيوعيين فى فورموزا، ويجب منع الغزو والمذابح فى البر الرئيسى". وكان شيانج كاى شيك الشخص الأكثر نشاطًا ضد الشيوعية فى آسيا، وأن ما يضعفه لابد وأن يقوى حكم ماو تسى تونج ويزيد التهديد الشيوعى لجيران شيانج الضعفاء[٣٦].

وقد اهتمت بريطانيا بمعرفة الوضع العسكرى للأمريكان فى فورموزا [٣٧]، وخاصة إذا كانوا يستطيعون السيطرة على العمليات بواسطة قواعد جوية، أو طائرات متمركزة هناك[٣٨]. ولعل اهتمام بريطانيا بمعرفة الوضع العسكرى للولايات المتحدة فى فورموزا،

دليل على خوفها من اندلاع حرب فعلية فيها وتدمير تجارتها مع الصين، واستقرارها فى هونج كونج، اللذين يساهمان فى تقوية الاقتصاد البريطانى المدمر.

ومما يدل على موقف ونستون تشرشل من فورموزا هو أن "توماس لياو" Thomas W. I. Liao زعيم الحزب الديمقراطى المستقل فى فورموزا فى ٨ فبراير عام ١٩٥٢ وجَّه شكرًا خاصًا إلى تشرشل بشأن موقفه من فورموزا قائلاً: "نريد أن نشكرك على قيادتك العظيمة فى التعامل مع قضية فورموزا، والتعاطف مع شعبها حيث إن الوضع النهائى لها وللبيسكادور Pescadores كان قد تم إقراره فى الإستفتاء من قبل أهالى فورموزا ويشمل هؤلاء الصينيين الذين دخلوا فورموزا والبيسكادور منذ أغسطس عام ١٩٤٥، فى ظل إشراف الأمم المتحدة"(٣٩).

وفى مارس عام ١٩٥٢ أعلن وزير البحرية الأمريكية دان أ.كيمبول Mr. Dan. A. Kimball أن" الولايات المتحدة ستفرض الحصار على البر الرئيسى للصين إذا لزم الأمر... وستعمل جاهدة من أجل دعم بحري للصين الوطنية. فالولايات المتحدة والصين الوطنية حليفتان فى كل اتجاه فى الصراع من أجل الحرية والديمقراطية فى الشرق الأقصى، بل والعالم. وإذا ما فشلت محادثات الهدنة الكورية، فالولايات المتحدة مستعدة لأى فعل تراه ضروريًا"(٤٠).

وعندما سئل عما إذا كان الحصار سيشمل البر الرئيسى للصين رد قائلاً: " إذا كان ضروريا سوف نفرضه". وقد أعلن "كيمبول" تصريحه هذا بعد أن فحص القاعدة البحرية للصين الوطنية فى جنوب فورموزا، وقال إنه: " أعجب بها بشكل ايجابى" (٤١).

أما بالنسبة لموقف حزب العمال البريطانى من مسألة مستقبل فورموزا والعلاقات البريطانية مع شيانج كاى شيك، فقد شكل الحزب جبهة موحدة وأدان كل من القيادة واليسار بقوة حكم الوطنيين، وانتقد السياسة الأمريكية فى المنطقة بشدة. ونظر حزب

العمال إلى نهج الحكومة المحافظة تجاه فورموزا كدليل على خضوع بريطانيا للولايات المتحدة، والخروج عن سياسة حكومة حزب العمال. وفى عام ١٩٥٢ أكد آتلى على أن المخاوف الصينية بشأن فورموزا كانت مفهومة، ورفض سياسة " الحفاظ على فورموزا كبؤرة سلاح لحكومة صينية منافسة". وأوصى بتحييد فورموزا لفترة محدودة، وحذر من أن مساعدة الوطنيين سوف تمنع تسوية مشاكل الشرق الأقصى(٤٢).

ومما يعكس العلاقات الشخصية القوية بين المرؤسين البريطانيين وبين المسئولين الصينيين الكبار ما ذكره أنورين بيفان Aneurin Bevan – أحد كبار المتحدثين باسم حزب العمال اليسارى، ووزير الصحة السابق فى عهد آتلى – فى خطابه يونيو عام ١٩٥٢بشأن الصين "إن الثورة الصينية يجب أن نقبلها، ولن يعرض جندى بريطانى واحد حياته للخطر من أجل إعادة شيانج كاى شيك إلى السلطة"(٤٣). مما يبرهن على موقف حزب العمال من الصين الوطنية، ورفضه مساعدة شيانج كاى شيك فى تايوان.

وفى ٢٥ أغسطس عام ١٩٥٢ تم نشر مقال لأنتونى إيدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطانى ذكر فيه أن "مسألة الصين الحرة تلقى الآن اهتمامًا كبيرًا فى بريطانيا، كما اقترح أنه إذا ما استطاع الوطنيون تحسين وضعهم، فإن السياسة البريطانية، ستتغير بالفعل تجاه سحب الاعتراف بالصين الشيوعية"(٤٤).

وقد اهتمت القنصلية البريطانية فى تامسوى فى فبراير عام ١٩٥٣بزيادة طاقم القنصلية بمترجم صينى، الذى كانت له مهام عديدة بالإضافة إلى الترجمة، فقد كان منوطًا بالتواصل مع المسئولين الصينيين والتخليص الجمركى ومراجعة المقالات. كذلك محاولة معرفة طرق تفكير الوطنيين الصينيين عن طريق قراءة المجلات الناطقة باللغة الصينية مثل "الصين الحرة"، و"الاقتصاديون الصينيون"(٤٥). كما كان من الأهمية تغطية الصحافة الصينية فى فورموزا، ومن ثم فقد طالبت القنصلية بتدعيمها بمترجم آخر لإتمام هذه المهام(٤٦).

وفى الفترة من ٥ – ١١ مارس عام ١٩٥٣ قام عضو لجنة التجارة البريطانى فى هونج كونج بإعداد تقرير عن دراسة فرص العمل فى تايوان، وتحديد نوعية البضائع البريطانية المحتمل تصديرها للسوق التايوانية. ولم يكن من السهل السماح لرجال الأعمال بزيارة تايوان فى ظل عدم اعتراف بريطانيا بحكومة الصين الوطنية، لذا استغرقت الموافقة ثلاثة أشهر. وتم دراسة الوضع الاقتصادى والعملة والتجارة مع هونج كونج، وكذلك قوانين الاستيراد والتصدير، والتعامل مع البنوك، وقنوات التجارة(٤٧).

وعلى الرغم من تشجيع التجارة غير الاستراتيجية، فقد أبلغ إيدن مجلس العموم فى ٢٠ مايو عام ١٩٥٢ "أنه نتيجة للقيود المفروضة على التجارة البريطانية من قبل الصينيين، فقد قررت العديد من الشركات البريطانية تعليق عملياتها التجارية فى الصين". كما أرسل رئيس مجلس التجارة تقريرًا إلى رئيس الوزراء فى ٢ مارس عام ١٩٥٣ بأن بريطانيا" انتقلت سريعًا وبصورة أبعد" من أى دولة أوربية غربية أخرى فى تنفيذ الحظر"(٤٨).

ومما يدل على الحظر ضد البضائع البريطانية من قبل السلطات الوطنية أولاً: أنه منذ مايو عام ١٩٥٣ اتخذت السلطات الوطنية سياسة متشددة فيما يخص الشحنات البريطانية والذاهبة للبر الرئيسى للصين. فالعديد من السفن التى زارت الموانئ الرئيسية للصين منذ أن استولى عليها الشيوعيون تم حظرها حتى لا تتصل بموانئ فورموزا، والبعض الآخر تم تهديدها. ثانيًا: أنه بنهاية يوليو عام ١٩٥٣ كانت هناك زيادة مفاجئة فى دخول السفن البحرية إلى مضايق فورموزا، وربما سمحت السلطات الوطنية على الأقل بمثل هذا الدخول. وفى الأشهر التالية اتخذت السلطات الوطنية سياسة عدائية تجاه الدول التى تتاجر مع عدوها فى البر الرئيسى(٤٩).

وحاولت المؤسسة البريطانية المعروفة بإسم"المؤسسة الدولية للصناعات الكهربائية" International Electrolytic plant company بيع منتجاتها من خلال عملاء

أمريكيين فى تايوان يعملون فى بعثة الخدمات فى الولايات المتحدة. ولكن هذه البعثة رفضت العرض لأن السلطات الوطنية لن تشترى البضائع المصنعة فى بريطانيا لأن حكومة جلالتها تعترف فقط بالحكومة المركزية الشعبية[٥٠].

وفى ١٤ أبريل عام ١٩٥٤ أعلن بنك تايوان عن ارتفاع سعر الصرف الجديد للجنية الإسترليني من (٤٣,٨٢/٤٣,٥٤)، وسعر دولار فى هونج كونج (٢,٧٤/٢,٧٢)، وسعر الدولار الأمريكى (٥,١٥ /٥,١٨)[٥١].

وبذلك كان سعر الصرف الرسمى للجنية الإسترليني ٤٣,٥٤ للبيع، و٤٣,٨٢ للشراء بالمقارنة بالأسعار السابقة والتى كانت ٤١,٤٤ للبيع، و٤١,٧٦ للشراء، والتى كانت مستقرة خلال العامين السابقين. كما تغير السعر الرسمى لدولار هونج كونج من ٢,٧٢ للبيع، و٢,٧٤ للشراء ، أما معدلات الدولار فكانت ٥,١٥ للبيع، و٥,١٨ للشراء. ولعل هذه التغيرات تعكس زيادة قوة الإسترليني، وليس اهتمام السلطات الوطنية بجعل المعدلات الرسمية قريبة من المعدلات المتداولة فى السوق الحرة. ولم تتغير أسعار الدولار أو العملات الأخرى[٥٢].

نوع العملة	سعر الصرف (البيع)	سعر الصرف (الشراء)
الجنية الإسترليني	٤٣,٥٤	٤٣,٨٢
دولار هونج كونج	٢,٧٢	٢,٧٤
الدولار الأمريكى	٥,١٥	٥,١٨

سعر الصرف للعملات الأجنبية فى تايوان فى ١٤ أبريل عام ١٩٥٤.

يتضح من الجدول السابق عن سعر الصرف الرسمى للعملات الأجنبية فى تايوان، ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للجنية الإسترليني مما يدل على زيادة الاستثمارات، وكذلك

بالنسبة للدولار فى هونج كونج التى كانت معقلاً للاستثمار البريطانى والتجارة البريطانية، أما الدولار الأمريكى فلم يتغير سعر الصرف الخاص به دليل على عدم اهتمام الولايات المتحدة بالاستثمارات كذلك فرضها للحظرعلى الصين. وهذا الإرتفاع فى سعر الصرف كانت دليلاً واضحًا على مدى قوة الإسترليني.

وفى ١٤ يوليو عام ١٩٥٤ وقع شيانج كاى شيك على "قانون الاستثمارات الخارجية"– والذى كان قد تم اقراره فى تشريع يوان Yuan Legislative فى ٦ أبريل عام ١٩٥٤– الذى احتوى على ٢٣ مادة شملت كل جوانب الاستثمار مع المواطنين الأجانب من المال المستورد من الخارج فى شكل العملات الأجنبية والتبادل الأجنبى والآلآت الضرورية أو البضائع الأخرى المستوردة من الخارج والتقنيات الخاصة أو حقوق الإختراع ورأس المال والأرباح والأسهم أو أى دخل من الاستثمارات الخارجية[٥٣].

كما تضمن كل أنواع الاستثمار سواء الفردى أو الجماعى مع حكومة الصين الوطنية. وقد سمح القانون بالتبادل الخارجى لرأس المال والأرباح والأسهم أو الدخل من التقنيات وبراءات الإختراع[٥٤]. وبذلك تحكمت الصين الوطنية فى الكثير من المشروعات والاستثمارات، والتى لعبت دورًا كبيرًا فى تقويتها ضد الصين الشعبية وساهمت فى تقويتها سياسيًا واقتصاديًا.

اتخذت الحكومة البريطانية سياسة خارجية ثورية تجاه الصين– خلال أحداث عام ١٩٥٤ بإنشاء السياتو SEATO، وعقد مؤتمر جنيف Geneva Conference [٥٥]– ولكن بدت إلى حد ما سياسة متناقضة، قامت على عاملين. الأول:الضغط الداخلى من أجل تطبيع العلاقات الثنائية لتحسين العلاقات الاقتصادية والإفراج عن الشركات البريطانية التى كانت فى وضع أشبه بالرهينة فى الصين. الثانى: إنشاء تحالف أمنى فى جنوب وشرق آسيا لإحتواء الأعمال العسكرية الصينية المباشرة والمحتملة أو التخريب والتسلل فى بلدان الكومنولث فى المنطقة. ولتلبية المطالب الاقتصادية والأمنية والسياسية

على السواء، وقد تمكنت لندن من إقناع بكين بإقامة علاقات شبه رسمية. فلم تكن العلاقات الدبلوماسية قائمة على مستوى السفراء، بل على مستوى القائم بالأعمال المزود بامتيازات دبلوماسية خلال مؤتمر جنيف(٥٦).

وشهد مؤتمر جنيف تحسنًا فى العلاقات الصينية البريطانية حيث تبادل تشو إن لاى Zhou En Lai وزير الخارجية الصينى، وإيدن الزيارات عدة مرات، وبحثا خلال المفاوضات العلاقات الثنائية بين البلدين فى اجتماعهما الذى عقد فى ٢ يونيو عام ١٩٥٤. وطرح وزير الخارجية البريطانى مسألة المعاملة الصينية لـــ همفرى تريفليان Humphrey Trevelyan المسئول البريطانى فى بكين، وطالب بأن يمنح تريفليان الامتيازات الدبلوماسية المعتادة، وأن يسمح له بالاجتماع مع المسئولين الصينيين المناسبين. ورد الصينيون بأنهم سيهتمون بهذه المسائل(٥٧).

كما تم مناقشة العديد من القضايا المثيرة للجدل بين البلدين مثل معاملة الشركات البريطانية فى الصين، وتصاريح الخروج لشركات الأعمال البريطانية، والإفراج عن السجناء البريطانيين. واتفق على أن يقوم وفد تجارى من شركة الصين الوطنية للإستيراد والتصدير The China National Export and Import Corporation بزيارة لندن، وكذلك زيارة الشركات البريطانية للصين. وقد أجرى تشو إن لاى اتصالات مع ممثلى حزب العمال البريطانى، وناقش مع هارولد ويلسون رئيس مجلس التجارة السابق إمكانات تطوير التجارة الصينية البريطانية. بالإضافة إلى مناقشة الدستور الجديد للصين ومسألة فورموزا(٥٨).

وهكذا تحسنت العلاقات الصينية البريطانية خلال مؤتمر جنيف، مع إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى المسئولين والقائمين بالأعمال وزيادة التجارة. ولكن بالنسبة لبكين، كان لا يزال هناك عقبات رئيسية تحول دون التطبيع الكامل للعلاقات بين الصين وبريطانيا، فمازال القادة الصينيون يشكون من استمرار لندن لدعم ممثلى الكومنتانج فى

الأمم المتحدة. وكان من الطبيعى أن يساهم توسيع التجارة بين بريطانيا والصين فى تنمية الخطة الخمسية الأولى للصين من ناحية، وتخفيف الركود الاقتصادى البريطانى من ناحية أخرى[٥٩].

ولكن أدى الحظر الاقتصادى الأمريكى ضد الصين إلى تقليص التجارة البريطانية فى الخارج وتعميق مصاعبها الاقتصادية المحلية. ولكن فشل المؤتمر فى نفس الوقت فى تحقيق تسوية سياسية أوسع فى الشرق الأقصى. وحتى فى أعقاب مؤتمر جنيف لم تُقبل الصين عضوًا فى الأمم المتحدة، وظلت غالبية التدابير الاقتصادية ضد جمهورية الصين الشعبية قائمة. وفشلت محادثات عام ١٩٥٤ فى إعادة دمج الصين فى المجتمعات الدبلوماسية والتجارية العالمية، مثلما فشلت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٣ فى تحويل أسس السياسة الأمريكية تجاه الصين[٦٠].

• بريطانيا وأزمة تايوان الأولى (١٩٥٤– ١٩٥٥):

فى أغسطس عام ١٩٥٤ أحيت الأعمال العدوانية التى قامت بها حكومة الصين الشيوعية قضية السيطرة على فورموزا، وركز النزاع هذه المرة على عدد قليل من الجزر الصغيرة، التى تقع على بعد أميال فقط من الساحل الصينى، الخاضعة للصين الوطنية. فخلال أغسطس عام ١٩٥٤ أعلنت جمهورية الصين الشعبية بقوة عن عزمها على تحرير فورموزا، ورد الرئيس الأمريكى أيزنهاور بالتصميم على الدفاع عن الجزيرة[٦١].

ومنذ انتهاء الحرب الكورية وحتى بداية الأزمة، والولايات المتحدة تتبع سياسة عدوانية فى المنطقة تتمثل فى دعم غارات الصين الوطنية على البر الرئيسى، وعلى الشحنات الصينية والأجنبية المتجهة إلى الموانئ الصينية، والأنشطة السرية فى البر الرئيسى، والحركات الإستفزازية الجوية والبحرية. وركزت أزمة ١٩٥٤– ١٩٥٥ الاهتمام على هذه الأنشطة. وقد واجهت الولايات المتحدة عنتًا فى تبرير هذه التدابير، فى

الوقت الذى كانت فيه تصريحات الصينيين تتسم بالعدوان. وكنتيجة لذلك انخفضت هذه الأنشطة بشكل ملحوظ بعد سبتمبر عام ١٩٥٤، ولكن تم استئناف هذه الأنشطة بعد بضعة أشهر(٦٢).

وجدير بالذكر أنه خلال الخمسينيات تساءل المسئولون البريطانيون والمخططون العسكريون عما إذا كانت الصين ستهاجم هونج كونج فى حالة نشوب حرب صينية أمريكية على كوريا وأندونيسيا أو مضيق تايوان أو ما من شأنه أن يثير الاضطرابات التى قد تهدد بانهيار التحالف الأنجلو – أمريكى. ومع ذلك ففى عامى ١٩٥٤– ١٩٥٥، أشار أيزنهاور مرتين إلى أن الولايات المتحدة ربما تقدم المساعدة فى المقابل لدعم الهند الصينية وتايوان. ورفض تشرشل دعم التدخل العسكرى الأمريكى فى كلا الحدثين. كما شعرت وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات بالقلق من العمل مع مسئولين من وزارة الخارجية الأمريكية الذين ربما يتعاملون بالدفاع عن هونج كونج باعتبارها مجرد جانب واحد من احتواء الصين الشيوعية(٦٣). لقد كانت بريطانيا تخشى من استخدام تايوان للسلاح الأمريكى ضد هونج كونج.

وأشار دالاس إلى أن "البريطانيين كانوا يخشون من الحرب الذرية، ولن يقدروا تبريرنا لذلك العمل". ورأى أيزنهاور أن عليه أن يفسر أهمية هذه الجزر للشعب الأمريكى من أجل أمن الولايات المتحدة عندما ذكر: "يجب علينا حشد الدعم العالمى وموافقة الشعب الأمريكى". ولزيادة توضيح عزم الصين الشعبية على استعادة تايوان واسترعاء الاهتمام الدولى لقضية تايوان، قام ماو تسى تونج فى سبتمبر عام ١٩٥٤ بقصف ضخم لكيموى إحدى الجزر البحرية الواقعة فى مضيق تايوان والتى كانت تحتلها قوات شيانج كاى شيك. وكانت الأزمة بالنسبة لأيزنهاور ودالاس على حد تعبير الأخير "معضلة رهيبة". فمن ناحية، كانا يدركان القيمة السياسية والنفسية للجزر البحرية، والتى سيكون لخسارتها عواقب كارثية على تايوان، وكوريا، واليابان، والفلبين. ومن ناحية

أخرى، أدركا أنهما لم يحظيا بدعم حلفائهم الأوربيين وكذلك قطاع كبير من الشعب الأمريكى[٦٤]. وبذلك لم يؤيد الحلفاء الأوربيون وخاصة بريطانيا، ولا الشعب الأمريكى الولايات المتحدة فى سياستها تجاه تايوان خشية استخدام الأسلحة الذرية واندلاع حرب عالمية جديدة.

وبالفعل شنت الصين الشيوعية فى ٣ سبتمبر عام ١٩٥٤ هجومًا مدفعيًا على كيموى، أكبر الجزر البحرية فى جمهورية الصين الوطنية. وبإطلاق الصينيين النار انطلقت أزمة مضيق تايوان الأولى. وقد وصف أيزنهاور فى مذكراته هذا العمل الصينى بأنه كان بمثابة بداية لسلسلة من الأحداث، هددت علاقات الولايات المتحدة بحلفائها المقربين، كما دفعت البلاد إلى حافة الحرب، وبالتالى كانت تشكل واحدة من أكثر المشاكل خطورة فى الأشهر الثمانية عشر الأولى من إدارته التى رأت أن الدفاع عن الجزر البحرية من القضايا الحاسمة بالنسبة للأمن القومى الأمريكى[٦٥].

وقد أوضح آتلى أن السياسة البريطانية تجاه تايوان يجب أن تكون جزءاً من تسوية عامة فى الشرق الأقصى والتى تشمل قبول جمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة. واقترح أن تكون تايوان محايدة أوتحت وصاية الأمم المتحدة لعدة سنوات، وبنهاية هذه الفترة يقرر شعب الجزيرة مستقبلهم. أما تشرشل فقد ذكّر آتلى بالإرتباط الطويل بين الولايات المتحدة وشيانج كاى شيك فى الصراع ضد الشيوعية. وقرر بوضوح الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة قائلاً: "ليس هناك شيئ فى سلوك الجمهورية الشعبية ما يحفز الولايات المتحدة للتخلى عن فورموزا"[٦٦].

كما صرح السير هارولد كاتشيا Sir Harold Caccia وكيل وزارة الخارجية البريطانى فى ٦ نوفمبر عام ١٩٥٤ أن الاهتمام البريطانى كان منصبًا على إعادة الجزر البحرية إلى الصينيين قائلاً: "إن بريطانيا كانت تهدف لعقد اتفاقية لتدعيم كل سبل السلام. كما اهتمت حكومة جلالتها بتجنب أى موقف من الممكن أن يؤدى للعداء، فلم

يكن هناك ممثلون دبلوماسيون فى فورموزا. وفى نفس الوقت اهتمت حكومة جلالتها بزيادة الأنشطة العسكرية حول الجزر البحرية"[٦٧].

وفى أواخر عامى ١٩٥٤و١٩٥٥ استمر حزب العمال البريطانى فى الضغط على الحكومة فيما يتعلق بدعم مسألة تمثيل الصين فى الأمم المتحدة. وعندما اندلعت أزمة السيطرة على الجزر البحرية الصينية عام ١٩٥٤، ضغط نواب الحزب بحجة أن قبول الحكومة الشيوعية سيساعد فى التوصل إلى حل. ومع ذلك حافظت الحكومة على موقفها واتبعت مرة أخرى الولايات المتحدة بدعم اقتراح عدم مناقشة هذه المسألة فى دورة الجمعية العامة لعام ١٩٥٥. وفى أول ديسمبر عام ١٩٥٤ عقدت الولايات المتحدة والصين الوطنية معاهدة دفاع مشترك. بينما ضغط وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن على الجانب الأمريكى باستثناء الجزر البحرية من المعاهدة، وعقد اتفاقية تمنع فورموزا من أن تصبح " ملاذًا آمنًا للوطنيين الصينيين". وبالرغم من هذه الضغوط إلا أن إيدن كتب إلى مجلس الوزراء بأن الوثيقة النهائية كانت غامضة لدى الجانبين[٦٨].

لقد أدان قادة الحزب الشيوعى الصينى Chinese Communist Party (CCP) مفاوضات واشنطن – تايبيه حول معاهدة الدفاع المشترك خشية أن تجعل الولايات المتحدة الفصل بين تايوان والبر الرئيسى للصين أمرًا دائمًا. وفى يوليو عام ١٩٥٤ قرروا أنه من "أجل تفكيك التعاون السياسى والعسكرى بين الولايات المتحدة وشيانج كاى شيك، يجب علينا أن نعلن لبلدنا وللعالم أجمع "شعار تحرير تايوان". وكان من غير المناسب أننا لم نرفع هذا الشعار فى الوقت المناسب فى أعقاب وقف إطلاق النار الكورى، ونحن نرتكب خطأ سياسيًا خطيرًا إذا لم نبدأ هذا العمل الآن"[٦٩].

وقد أوردت صحيفة رينمن ريباو Renmin Ribao وهى الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعى الصينى موضوعًا بعنوان "حملة التحرير" جاء فيه "إن الشعب الصينى يعلن مرة أخرى للعالم أجمع أن تايوان أرض صينية وأنها مصممة على تحريرها وأنها لن

تتوقف أبدًا حتى يتحقق هدفها، ولا يمكن للشعب الصينى العظيم أن يتسامح مع أى تعد على السلامة الإقليمية لبلده وسيادته، وأن أى شخص عازم على هذا التعدى سوف يجنى ثمار اعتدائه"[٧٠].

وجدير بالذكر أن "ماو تسى تونج" كان قد قرر التصدى لأية محاولة لإبرام المعاهدة عندما قال فى يوليو عام ١٩٥٤ "علينا أن لا نفوت فرصة قيام الولايات المتحدة بإبرام المعاهدة مع تايوان ... فهدفنا هو الضغط على الولايات المتحدة حتى لا تقوم بإبرامها". وفى أغسطس من نفس العام فازت الدبلوماسية القسرية (أى المفروضة بالقوة) عندما أمرت اللجنة العسكرية المركزية فى بكين قائد جيش التحرير فوجيان Fujian بأنه "نظرًا لأن الحكومة الإمبريالية الأمريكية وعصابة شيانج كاى شيك تعقدان مؤامرة لعقد معاهدة أمنية متبادلة، فإنك ستلجأ إلى قصف عقابى لقوات الكومنتانج على جزر كيموى"[٧١]. وهذا هو ما حدث بالفعل، ولكن ذلك لم يثن الولايات المتحدة عن إبرام المعاهدة.

وخلال أزمة تايوان الأولى عام ١٩٥٤ كان البريطانيون قلقين من أن يستخدم الوطنيون معاهدة الدفاع التى وقعوها مع الولايات المتحدة كغطاء لشن هجوم ضد البر الرئيسى للصين. كما كانوا يؤيدون عمليات الجلاء من الجزر من أجل حل النزاع[٧٢]. وعندما تساءل نواب حزب العمال المعارض عن دور بريطانيا فى هذه المعاهدة أخبر إيدن مجلس العموم بأن الولايات المتحدة كانت قد أحاطت بريطانيا علمًا بالمعاهدة، وأصر على أنها معاهدة دفاعية تمامًا فى طبيعتها، وستؤدى إلى تشديد القيود على أفعال شيانج كاى شيك. فى حين أعرب أيضًا فى وقت لاحق أنها قد تساهم فى زيادة التوتر الدولى فى الشرق الأقصى[٧٣].

وفى ١٧ سبتمبر عام ١٩٥٤اجتمع دالاس مع إيدن ليحثه على دعم قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار قبل أن يعرض على مجلس الأمن. وكان إيدن متشككًا فى

البداية وخاصة فيما يتعلق بقضية الجزر البحرية مثل كيموى، وحماية فورموزا. وقبل اجتماع دالاس مباشرة كان مجلس الوزراء البريطانى قد قرر بالفعل أنه لا يمكن أن ندعم حربًا على كيموى، وأمل فى اقناع الأمريكيين بفكرة تحييد الجزر البحرية، وتثبيط أى غارات أخرى من قبل الوطنيين على البر الرئيسى. واقترح إيدن اختيار نيوزيلندا New Zealand، التى كانت عضوًا متناوبًا فى مجلس الأمن فى هذا الوقت، لتقديم قرار بشأن الجزر البحرية. وأصبحت نيوزيلندا الحكم المحايد فى الأمم المتحدة من أجل خطة التوصل لحل، والذى كان يرمز إليه بـــ Oracle، والتى أعرب عنها فى اجتماع مغلق[٧٤].

وفى ٢٩ سبتمبر التقى دالاس مع إيدن والمفوض السامى لـــ نيوزيلندا فى لندن، واقترح أن تثير نيوزيلندا قضية الجزر البحرية فى مجلس الأمن. وفى ٧ اكتوبر أبلغ دالاس الرئيس أيزنهاور أن مساعد وزير الخارجية والتر روبرتسون Walter Robertson سيتوجه إلى تايبيه لإقناع الوطنيين بمزايا استئناف خطة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار. واقترح أيزنهاور أن يقول روبرتسون للصينيين الوطنيين إن الدول الموالية للولايات المتحدة على وشك تقديم القرار. وأن مساعد وزير الخارجية قد أُرسل لمناقشة الأمر معهم. وبعد ذلك ذكر دالاس لأيزنهاور دليلاً على أن إيدن قد لا يدعم الخطة بالرغم من أنه أيدها فى البداية. فرد عليه الرئيس بأنه لا ينبغى السماح لإيدن بالاستمرار فى التراجع بشأن هذه المسألة[٧٥].

ومع اشتداد الأزمة فى أوائل عام ١٩٥٥، استمر حزب العمال فى مهاجمة حكومة المحافظين فى كل من البرلمان والصحافة. وردًا على أسئلة الحزب أكد مستر إيدن أن الحكومة اعتبرت الجزر البحرية جزءًا من الصين بحكم القانون، إلا أن سيادة فورموزا "غير مؤكدة وغير محددة". ولكن رفض المتحدثون بإسم الحزب هذا الرأى، لأن فورموزا تُعدٌ جزءًا من الصين قانونيًا. واعتبروا أنه منذ اعتراف بريطانيا بالجمهورية الشعبية على

أنها حكومة شرعية للصين يجب أن تنتقل السيادة على الجزر لحكومة الصين الشيوعية[٧٦].

وفى أوائل عام ١٩٥٥ حاولت لجنة الإنتخابات الوطنية National Elections Committe (NEC) فى حزب العمال صياغة سياسة رسمية للحزب تجاه الوضع فى فورموزا. وجاء قرار اللجنة مطابقًا للقرارات السابقة التى أقرها قادة الحزب بالاعتراف بأن فورموزا "جزء لا يتجزأ من الصين" استنادًا لقرارات مؤتمر القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٤٣، وأعاد تأكيد سياسة الحزب لعام ١٩٥٣ بأن شعب فورموزا ينبغى أن يقرر مستقبل الجزيرة. واقترح تحييد فورموزا والبيسكادور لفترة تسهم بريطانيا خلالها فى إيجاد قوة بحرية دولية لمنع اندلاع أى أعمال قتالية. وكخطوة أولى دعت سياسة الحزب إلى التوقف عن الأعمال العدائية من كلا الجانبين، وإجلاء الوطنيين من جميع الجزر البحرية. كما حث الحكومة البريطانية على إبلاغ الولايات المتحدة بأنها لن تشارك فى أى عمل عسكرى فى الدفاع عن الجزر البحرية[٧٧].

وفى ١٩ يناير عام ١٩٥٥قرر كل من دالاس وأيزنهاور مطالبة الكونجرس بمنح الرئيس صلاحيات حرب خاصة لحماية فورموزا إذا لزم الأمر مع باقى الجزر البحرية. وعرف هذا الأمر بقرار فورموزا Formosa Resolution. وبعد أسبوعين انسحبت القوات الوطنية من جزر تاشين Tachen Islands برفقة البحرية الأمريكية. وبذلك فازت الصين بهذه المبادرة على أهداف تكتيكية، ولكن الهدف السياسى الاستراتيجى مع المعاهدة الجديدة وقرار الكونجرس أدى إلى فشل الردع كما فشلت الدبلوماسية القسرية[٧٨]. أى فشلت الدبلوماسية القائمة على الإكراه والتهديد باستخدام القوة كجزء لا يتجزأ من المساومة الدبلوماسية بقرار الكونجرس منح الرئيس صلاحية الحرب لحماية فورموزا إذا لزم الأمر.

لقد أخبر دالاس السفير البريطانى روجر ماكيتر Sir Roger Makins فى ٢١ يناير عام ١٩٥٥ بأنه قدم وجهات نظر الحكومة البريطانية للرئيس قبل اجتماع مجلس الأمن القومى National Security Council (NSC)، والذى ناقش نية الولايات المتحدة فيما يخص جزر كيموى وماتسو. كما ذكر أن الرئيس كان ينوى التقدم بطلب للكونجرس الأمريكى لمنحه سلطة دستورية من أجل تحديد القوات العسكرية الأمريكية، وتناول الاجتماع عددًا من النقاط الهامة والتى أكدت على عزم الولايات المتحدة على مساعدة الصين الوطنية من أجل تنظيم قواتها بشكل أفضل للدفاع عن فورموزا؛ وترحيب الولايات المتحدة بأى عمل من شأنه استبعاد الخطر الموجود(٧٩).

وقد اعتمد مجلس الأمن القومى الأمريكى سياسة الحاجة إلى الإستعداد للعمل ضد البر الرئيسى فى حالة حشد القوات العسكرية مباشرة فى فورموزا. وقد أكد وزير الخارجية عزم الولايات المتحدة تجنب أى عمل ضد البر الرئيسى خلال هذه الفترة، فربما تقوم الأمم المتحدة باتخاذ خطوات حقيقية لتسوية المسألة، على الرغم من عدم وجود أى وعد من جانب الصين الشيوعية بضبط النفس(٨٠).

كما أبلغ دالاس فى ٢١ يناير عام ١٩٥٥، السفير البريطانى أيضًا أن الولايات المتحدة ستتبنى التزامًا خاصًا وليس عامًا تجاه الوطنيين فى الدفاع عن كيموى وماتسو. ولكن ماكيتر أساء فهم دالاس وكتب إلى لندن أن حكومة الولايات المتحدة قد تخلت عن فكرة الضمان الأمريكى لمنطقة الجزر البحرية، ولن تقدم التزامًا عامًا أو خاصًا وأن الشرط البريطانى المسبق للرجوع إلى الأمم المتحدة كان لذلك الغرض. وعلى الرغم من توضيح سوء الفهم هذا فيما بعد، إلا أن البريطانيين كانوا قد فقدوا الثقة فى دالاس(٨١).

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التى بذلتها الحكومة البريطانية لإيجاد حل سلمى لإنهاء الأزمة، ظلت التوترات قائمة ومتزايدة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٥٥. وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٥ أصدر الكونجرس الأمريكى قرارًا مشتركًا يعطى الرئيس صلاحية

استخدام القوات المسلحة إذا ما اعتبر ذلك ضروريًا للدفاع عن فورموزا والبيسكادور. كما أكد مستر إيدن أنه من الأهمية بذل مجهودات محددة من أجل التدريب على ضبط النفس وتأمين حضور الصين الشيوعية فى مناقشات مجلس الأمن. وفى أوائل مارس أخبر إيدن مجلس العموم – بعد عودته من زيارة للشرق الأقصى– أنه بالرغم من بعض التحسن فى الوضع إلا أن الشروط الضرورية اللازمة لتحقيق تقدم حقيقي لا تزال غير موجودة(٨٢).

وفى رسالة من الرئيس أيزنهاور إلى رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل بشأن منطقة المضايق فى فورموزا قال أيزنهاور" لقد أوضحت للكونجرس مخاوف حكومتكم بشأن جر الولايات المتحدة إلى الحرب الصينية فى العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة بسبب الإندفاع أو فقدان وجهة النظر. وأنا واثق أن رسالتى للكونجرس سوف تعيد تأكيد الإتجاهات الأساسية الخاصة بنا، والنهج المتزن لحل المشاكل الحرجة. علاوة على أننا مقتنعون بأن هجر أصدقائنا فى فورموزا من شأنه أن يهدد بإنهيار المقاومة الآسيوية للشيوعيين. وأنا واثق بأننا لن نكسب شيئًا من موقف الخنوع والضعف. ويعلم الله بأنى أعمل جاهدًا من أجل اكتشاف كل السبل التى يمكن أن تؤدى للحفاظ على السلام وتقويته. ولكننى أؤكد أن العالم الحر سيجلب لنفسه المشاكل إذا لم يتحد على أساس واحد يكون واضحًا ومؤكدًا فى تصميمه المعلن على مقاومة كل تقدم شيوعى قوى، وأن يكون مستعدًا للعمل فى لحظات الضرورة إذا لزم الأمر"(٨٣).

كان أيزنهاور يقصد بعبارة هجر أصدقائه فى فورموزا، أى التخلى عن الصين الوطنية مما سيترتب عليه انهيار المقاومة فى آسيا ضد الشيوعية، ومن ثم رأى ضرورة مقاومة واحتواء الشيوعية فى كل مكان فى العالم، وهى السياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة منذ اندلاع الحرب الباردة والتى عرفت بسياسة الاحتواء.

وكانت بريطانيا قد أعربت عن قلقها بشأن الدفاع المشروط عن كيموى، وسعى البريطانيون إلى حل وسط تتخلى فيه جمهورية الصين الشعبية عن فورموزا، فى مقابل أن تتخلى الصين الوطنية عن الجزر البحرية. وعارضت بريطانيا العمل فى الأمم المتحدة إذا ما شملت الولايات المتحدة كيموى فى منطقة الحماية ضد جيش التحرير الشعبى الصينى Chinese People's Liberation Army (PLA). وتساءل البريطانيون عما إذا كانت قطعة الأرض غير المهمة هذه تستحق فعلاً الدفاع عنها بالأسلحة النووية. وذكر دالاس فى اجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٥ أن البريطانيين كانوا غير راضين عن حماية الجزر البحرية بالأسلحة النووية. واستمر فى إبلاغ المجلس بأن الموقف الأمريكى – مشيرًا بوضوح إلى النية الصريحة لحماية كيموى وماتسو– قد أجبر بريطانيا على رفض العمل فى الأمم المتحدة، وأنه إذا ما غيرت الولايات المتحدة طبيعة مطالبة الدفاع العام عن كيموى وماتسو من خلال السلطة الدستورية للرئيس باستخدام القوة، فربما يغير البريطانيون مسارهم ويدعمون قرار الأمم المتحدة[٨٤].

كما أوضح "همفرى تريفليان" موقف "تشو إن لاى" العنيد والمتوتر من الولايات المتحدة، والذى رأى أن رسالة الرئيس للكونجرس جعلت هدف الولايات المتحدة واضحًا، فهى رسالة حرب؛ كما كانت تريد إعطاء الأمم المتحدة دورًا فى تغطية العدوان ضد الصين؛ وأوضح أن الحكومة الصينية لن توافق على أن تكون جزءًا من مناقشات الأمم المتحدة قبل أن تعرف أساس المناقشات، فإذا ما ناقشت الأمم المتحدة العدوان الأمريكى فإن حكومة الصين سترحب بها. ولكن ليس للأمم المتحدة الحق فى مناقشة موضوع سيادة الصين على الجزر البحرية والتى سوف تدخلها بحجة ممارسة سلطاتها الداخلية؛ كما أنهم لن يفصلوا مسألة الجزر البحرية عن فورموزا، ولن يعقدوا اتفاقًا على

الجزر البحرية بل سوف يقومون بتحريرها؛ والحكومة الصينية لن تخشى تهديدات الحرب، وسوف تقاوم إذا ما قامت الحرب ضدها[٨٥].

وربما يرجع تأخر الأمم المتحدة فى حل الأزمة، ليس فقط إلى الاعتراضات من قبل الصين الوطنية، ولكن أيضًا الإختلافات الأنجلو– أمريكية. فالتفكير البريطانى والأمريكى فى الرجوع إلى الأمم المتحدة اختلف بشكل جوهرى. فقد اعتقد البريطانيون أن تدخل الأمم المتحدة ليس سوى خطوة وسطية فى تسليمها الجزر للصين الوطنية فى النهاية. وبدا الرجوع إلى الأمم المتحدة بالنسبة لوزارة الخارجية كوسيلة لضمان استمرار الصين الوطنية فى السيطرة على الجزر البحرية. كما قلق البريطانيون من أن تسمح الولايات المتحدة للوطنيين بإستخدام الجزر كملجأ لمهاجمة البر الرئيسى. واعترضوا بشدة على أى ضمان أمريكى للجزر البحرية[٨٦].

وأقنعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة نيوزيلندا للعمل معًا بالرجوع إلى الأمم المتحدة[٨٧]. وفى ٢٨ يناير قدمت نيوزيلندا قرارًا فى مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار فى مضيق تايوان. ودعا مجلس الأمن الصين الشيوعية للمشاركة فى المناقشة بشأن القرار، غير أنها رفضت المشاركة فى أى اجتماع من شأنه أن يشمل حكومة جمهورية الصين على أساس المساواة. فى حين اقترحت إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة. وبعد بضعة أيام كتب "تشو إن لاى" مرة أخرى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة معربًا عن اهتمامه بالمفاوضات دون مشاركة حكومة جمهورية الصين[٨٨].

كما قال "تشو إن لاى" للممثل السويدى فى بكين أن الصين لن تقبل قرار نيوزيلندا لأنها وضعت حكومة جمهورية الصين على قدم المساواة مع جمهورية الصين الشعبية. وأوضح أنه من حيث المبدأ لم ترفض الصين الشعبية التفاوض ولكنها تريد مزيدًا من الدراسة للمقترحات الملموسة. كما قال نهرو فى اجتماع رؤساء وزراء خارجية

الكومنولث فى لندن أن الصين الشعبية مستعدة للمشاركة فى مؤتمر يتم استبعاد حكومة جمهورية الصين منه. وأضاف أن الصين الشعبية وافقت على الدخول فى محادثات مع السكرتير العام للأمم المتحدة أو الولايات المتحدة مباشرة، بيد أن واشنطن استبعدت المحادثات حول تايوان دون مشاركة حكومة جمهورية الصين(٨٩).

وأكد روجر ماكيتر لوزير الخارجية الأمريكى فى ٢٨ يناير عام ١٩٥٥ أن " بريطانيا مستعدة أن تقف إلى جانب الولايات المتحدة بحزم فى مسألة فورموزا والبيسكادور. فمنطقة الإختلافات المحتملة كانت تكمن فى جزيرتى كيموى وماتسو. وإننا نأمل أن تقوم الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وربما يأتى الحل بمرور الزمن"(٩٠).

كما أكد إيدن أن "سيطرة الوطنيين على الجزر القريبة من شاطئ الصين، يعد سلسلة مختلفة تمامًا عن فورموزا والبيسكادور منذ أن تم تأكيدها من جانب جمهورية الصين الشعبية... وأن أى محاولة من جانب حكومة الصين الشعبية لفرض سيطرتها على هذه الجزر بالقوة، فى ظل الظروف الراهنة، ستؤدى إلى تعريض الأمن والسلام فى العالم للخطر"(٩١).

كما ذكر روجر ماكيتر فى ٢ فبراير عام ١٩٥٥ أنه تلقى رسالة من السير أنتونى إيدن تختص برغبة بريطانيا بإيجاد الأسس التى تعمل من خلالها فى الشرق الأقصى. وذهب روجر ماكيتر إلى أن الرأى العام فى بريطانيا كان واضحًا بالنسبة لنقطتين أساسيتين: الأولى: أن أهالى فورموزا الذين كانوا ضد الشيوعية، لا يمكن أن يتحولوا للشيوعية؛ الثانية: أن الوضع القانونى لفورموزا يختلف عن الوضع فى الجزر البحرية. وعلى أية حال فإن الرأى العام البريطانى كان متحيرًا بسبب فقدان الوضوح فى سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه الجزر البحرية. وكان من غير المؤكد أيضًا استخدام فورموزا كأساس لغزو البر الرئيسى فى المستقبل(٩٢).

وقبل مغادرة إيدن للشرق الأقصى قال للسفير البريطانى فى واشنطن أنه إذا كانت حكومة الصين أو بريطانيا أو أى حكومة أخرى يمكن أن تقدم "ضمانًا يمكن الإعتماد عليه" بأن الهجوم الصينى على الجزر البحرية لن يؤدى إلى الهجوم على تايوان نفسها، فسوف يتغير الوضع تلقائيًا، وإلا فالولايات المتحدة ليس لديها أى بديل سوى أن تأخذ على محمل الجد ما يعبر عنه كثيرًا بالتهديدات الصينية للسيطرة على الجزر. وعندما التقى دالاس بـــ إيدن خلال هذه الرحلة، ذكر إيدن خطته من أجل حل دبلوماسى للأزمة، فقد وعد تشو إن لاى أنه إذا ما تعهدت الصين بعدم مهاجمة تايوان فإنه سوف تعلن واشنطن حلاً سلميًا للنزاع. وقد اعتبر دالاس هذا الاقتراح "اقتراحًا غامضًا" "ويحتاج إلى توضيح" (٩٣).

ونقل إيدن إلى تشو إن لاى اقتراحه بأنه إذا وافقت الصين على عدم استخدامها للقوة مع الحفاظ على مطالبتها بتايوان، فإنه يمكن التوصل إلى حل سلمى. وعرض لقاء مع تشو إن لاى فى هونج كونج لمناقشة هذا الأمر. بيد أن تشو إن لاى طالب الولايات المتحدة بالتوقف عن عدوانها ضد الصين، والتوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للصين، وسحب كل قواتها المسلحة من المنطقة. وكان على استعداد لإستقبال إيدن فى بكين لمناقشة هذه الشروط. ولكن بعد رد تشو إن لاى أسقط إيدن فكرته بالذهاب إلى هونج كونج رغم وجوده فى جنوب شرق آسيا. فالفجوة بين ما توقعه تشو إن لاى أن يقوم إيدن بتقديمه، وبين ماكان دالاس على استعداد لتقديمه كان أبعد من قدرة إيدن للوصول إليه(٩٤).

ويبدو أن إيدن كان يحلم حين اقترح على تشو إن لاى هذا الاقتراح، كان يجب عليه التأكد من موافقة الولايات المتحدة عليه قبل طرحه على وزير خارجية الصين. فقد كان ضربًا من الخيال أن تتخلى الولايات المتحدة عن تايوان وتسحب كل قواتها من

المنطقة كما طالبها تشو إن لاى. وبذلك وضع إيدن نفسه فى موقف حرج بين الطرفين فى محاولة منه لحل الأزمة.

وأكد السفير البريطانى أيضًا فى ٩ فبراير عام ١٩٥٥ فيما يخص الجزر البحرية " أنه إذا ما وقع القتال على جزر كيموى وماتسو فإن عددًا كبيرًا من الرأى العام فى بريطانيا وربما فى الدول الحرة الأخرى لن يدعم تدخل الولايات المتحدة فى الجزر البحرية، التى تعتبر جزءًا من الصين. وإن الدفاع عن كيموى وماتسو يجب أن يكون ذا صلة بالدفاع عن فورموزا والبيسكادور. ومع ذلك فإن الصينيين الشيوعيين قالوا بشكل قاطع إنهم ينوون السيطرة على فورموزا. ولم يكن هناك أى تمييز بين الجزر البحرية وفورموزا، وأعلنوا صراحة أن الهجوم ضد الجزر البحرية جزء من الحملة الموجهة للإستيلاء على فورموزا"(٩٥).

وأضاف أيضًا:" أما بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة فهى ملزمة بموجب معاهدة الدفاع المشترك والقرار المشترك أن تنظر بعين الإعتبار إلى أن الدفاع عن الجزر ذا صلة بالدفاع عن فورموزا. وإذا ما تم التأكد من أن الصين الشيوعية لم تعد تخطط ضد فورموزا والبيسكادور فإن ذلك بالطبع سيغير اتجاهنا فيما يتعلق بالجزر، ولن تكون الجزر بعد ذلك ذات صلة بالدفاع عن فورموزا والبيسكادور. ولن نستطيع أن نتبنى وجهة نظر أخرى فيما يتعلق بالجزر البحرية حيث يبدو لفترة طويلة أن الهجوم عليها كان وسيلة للتقدم أو مقدمة للهجوم على فورموزا"(٩٦).

ومن ثم رفضت بريطانيا تدخل الولايات المتحدة فى مسألة الجزر البحرية والتى اعتبرتها جزءًا من الصين الشيوعية، وربما يتغير الموقف البريطانى بالنسبة للجزر إذا ما غيرت الصين الشيوعية سياستها تجاه الجزر، ولم تعتبرها وسيلة للهجوم على تايوان نفسها.

وكتب تشرشل إلى أيزنهاور "بأنه لن يكون من الصواب أو الحكمة أن تشجع شيانج كاى شيك على استعادة البر الرئيسى". وأوصى تشرشل بإخلاء كيموى وماتسو خلال الدفاع عن فورموزا والبيسكادور. وفى اجتماع رؤساء وزراء دول الكومنولث بلندن أمل المجتمعون أن تعمل الولايات المتحدة على إقناع الصين الوطنية بالإنسحاب من الجزر البحرية. وأوضح روبرت ميتزيس Robert Menzies رئيس الوزراء الإسترالى أن الشعب الإسترالى لا يدعم الحرب على الجزر البحرية. واستبعد وزير الخارجية الكندى ليستر بيرسون Lester Pearson الدعم الكندى للولايات المتحدة فى النزاع على الجزر البحرية(٩٧). وهكذا كانت بريطانيا تقود دول الكومنولث بما يتماشى مع سياستها، ولذا عارضت هذه الدول النزاع على الجزر البحرية.

وخلال مؤتمر وزراء الخارجية بلندن فى ١٠ فبراير عام ١٩٥٥ أكد تشرشل أنه لا شيئ يجب أن يخلق صدعًا حقيقيًا فى العلاقات البريطانية الأمريكية. وقد أشاد أيزنهاور بهذا الشعور وعبر عن امتنانه العميق لجهود تشرشل الناجحة فى رسالة خاصة قال فيها:" أدرك أنه من الصعب عليك فى الوقت الحالى أن تدعمنا فى مسألة فورموزا، ولهذا السبب، سأعطيك نبذة مختصرة عن اتجاهنا العام نحو مختلف العوامل التى كانت تملى علينا المسار الذى اتخذناه ... فمهما كانت خلافاتنا سواء فى النهج أو القناعات المهمة فى بعض الأحيان، فلا يمكن شق وحدتنا فى مقاومة العدوان الشيوعى. وللدفاع عن فورموزا ارتبطت الولايات المتحدة ببرنامج طويل ومكلف للتسليح، من أجل الحفاظ على بقاء القوات الوطنية فى الجزر. وبالنسبة لهذه القوات وحتى شيانج نفسه يعملان معًا من أجل عودتهم فى يوم من الأيام للبر الرئيسى، ونتيجة لذلك، فإن التنازل عن جزيرتى كيموى وماتسو واللتين تعتبران وسيلة للتقدم بين اثنين من المناطق المعادية، سوف يدمر السبب فى وجود القوات الوطنية فى فورموزا"(٩٨).

وفى الواقع، حتى مع القول بأن فقدان الجزر البحرية من شأنه أن يدمر معنويات الصين الوطنية، فإن دالاس وأيزنهاور قد تناوبا محاولة إقناع شيانج بالإنسحاب طواعية من الجزر، وبات من الواضح أن ما كان يقلقهم لم يكن فقدان الجزر، ولكن اللوم من مسئولية فقدانها(٩٩).

عرفت إدارة أيزنهاور أن الجزر ليست ذات قيمة استراتيجية، ولكن فهمت أن خسارتها يمكن أن تسبب ضربة نفسية خطيرة للروح المعنوية للصين الوطنية ولمصداقية الولايات المتحدة. وإذا كانت الصين جادة فى أخذ الجزر، فربما تحتاج الولايات المتحدة إلى استخدام الأسلحة الذرية لحمايتها. وعلى أية حال، لم ترغب واشنطن بالتأكيد فى خوض غمار حرب كبرى مع الصين بسبب الأعمال الإستفزازية من قبل قوات شيانج كاى شيك. ومن ثم فقد فرضت قيودًا على الإجراءات الهجومية لحكومة جمهورية الصين ضد البر الرئيسى، والتى سمحت فقط بالنقاش مع شيانج إلى أى مدى يجب أن يكون العمل هجوميًا(١٠٠).

ذكر إيدن أن مقال والتر ليبمان Walter Lippmann الذى نشر فى الهيرالد تربيون Herald Tribune فى ١٠ فبراير عام ١٩٥٥ تحت عنوان " نحو وقف إطلاق النار" قد عبر عن توافق آراء رؤساء الوزراء فى مؤتمر الكومنولث بدرجة دقيقة وغير عادية. وأشار بشكل خاص إلى عبارة " هذه الإعتبارات تم تطبيقها على الجزر الأخرى، والسياسة الأمريكية السليمة يجب أن تتبع ما تم فعله فى جزر تاشين بعمل نفس الشيئ فى كيموى وماتسو" فهذه العبارة عبرت عن الأمل الذى كان يحدو كل فرد داخل المؤتمر(١٠١).

وعلى الرغم من إخلاء جزر تاشين من قبل الوطنيين فى أوائل فبراير عام ١٩٥٥ إلا أن النزاع ظل قائمًا. وكجزء من استمرار الجهود البريطانية لتخفيف التوتر، أرسل

تشرشل رسالة شخصية لأيزنهاور فى ١٥ فبراير من نفس العام مؤكدًا للرئيس أن "أقوى حل" كان الحفاظ على الصداقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. واعترف بالجهود التى بذلها أيزنهاور للإبتعاد عن الحرب مع الصين بالرغم من الإستفزاز الجسيم. واعترف أيضًا بأنها "مسألة شرف" ألا تسمح الولايات المتحدة لشيانج كاى شيك وقواته بإرتكاب المذابح فى البر الرئيسى. وأكد تشرشل على أن مسألة الجزر البحرية يجب فصلها عن حماية فورموزا، وحذر من أن الحرب لإبقاء الجزر البحرية فى يد شيانج، يجب أيضًا أن تقيده عن مهاجمة البر الرئيسى. وعرضت الرسالة ثلاث نقاط محددة لإنهاء الأزمة والتى شملت الدفاع عن فورموزا والبيسكادور؛ وإخلاء جميع الجزر البحرية بما فيها كيموى بنفس الطريقة التى تم بها إخلاء جزر تاشين؛ وتحذير الصينيين من التدخل فى هذا الإنسحاب[١٠٢].

وردًا على رسالة تشرشل أرسل أيزنهاور رسالة فى ١٨ فبراير عام ١٩٥٥ شرح فيها حقيقة الوضع فى فورموزا ومنطقة الجزر البحرية، مؤكدًا أن " الإختلافات بين الدولتين إنما تعكس النفسية المتباينة والمواقف السياسية أكثر من الإختلافات فى القناعات الشخصية التى تعتمد على التحليل النظرى. ومن ثم فإن الدولتين تدركان بوضوح الأهمية الكبرى لأمن العالم الحر والذى يتم تحقيقه خطوة خطوة بالتقدم فى مجال السياسة والعمل، ودبلوماسيًا ستكون إغاثة كبيرة لنا إذا كان الخط الفاصل بين الوطنيين والشيوعيين بالفعل هو المضايق الواسعة لفورموزا، بدلاً من المضايق الضيقة بين كيموى وماتسو والبر الرئيسى. وعلى أية حال فهناك ٥٥،٠٠٠ من القوات الوطنية فى هذه الجزر البحرية، وأخشي ألا نتمكن من حل هذه المشكلة بالإعلان عن الرغبة فى نقلهم إلى فورموزا. ولقد بذلنا قصارى جهدنا لحل الأزمة" [١٠٣].

وبناء على التقرير الوارد من القنصل البريطانى العام فى تامسوى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ عن "الوضع فى فورموزا" وجد أن عدد سكان الجزر بلغ حوالى ٨ ملايين نسمة، ٢,٨ مليون فى البر الرئيسى، بما فيهم ٦٠٠،٠٠٠ من القوات المسلحة(١٠٤).

كما ذكر أيزنهاور فى ١٩ فبراير عام ١٩٥٥ فى رسالته إلى تشرشل "أن التحركات التوفيقية التى قامت بها الولايات المتحدة خلال الشهور القليلة الماضية مثل الانسحاب من جزر تاشين، قد فسرها الصينيون الشيوعيون على ما يبدو كعلامة ضعف. وأن إخلاء الجزر والضغط الذى تفرضه الولايات المتحدة على الانسحاب، ربما يسفر عن فقدان شديد لمعنويات القوات الوطنية فى تايوان". وبعد ذلك، وفى رسالة إلى لويس دوجلاسLewis Douglas السفير الأمريكى السابق فى بريطانيا، دافع أيزنهاور عن سياسته تجاه كيموى وماتسو، معتبرًا أن معنويات جيش شيانج ستتحطم إذا ما أجبر الوطنيون على مغادرة الجزر. إلا أن صياغة هذه الحجة تركت فى هذه المرة إمكانية أن يكون الجلاء الطوعى أقل ضررًا نفسيًا بكثير من الجلاء القسرى(١٠٥).

وأشار الرئيس أن بكين كثفت جهودها ضد كيموى وماتسو لتذكير العالم بعزم النظام الشيوعى على غزو تايوان. وحذر من أن الولايات المتحدة ربما قدمت بالفعل تنازلات كثيرة، ومن ثم فإن التنازلات الإضافية لن تؤدى إلا إلى جعل الشيوعيين أكثر عدوانية. كما اعتقد دالاس أن الصين الشيوعية ستواصل سلوكها العدوانى فى منطقة تايوان حتى تلقى القوات العسكرية الأمريكية مباشرة(١٠٦).

ولم تكن لندن راضية إلى حد ما – على حسب قول السير روجر ماكيتر– عن قرار مجلس الأمن. فبينما وافق البريطانيون على أن الهدوء آنذاك لم يكن مؤشرًا حقيقيًا لنوايا الصين الشيوعية النهائية، فقد رأوا أن هناك بعض الأسباب للاعتقاد بأن الوضع الصعب كان يتناسب مع الأهداف الشيوعية، والتى وضعت أقصى قدر من الضغط على

العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وبإزعاج هذا الهدوء بقرار مجلس الأمن، قد يثير الصين الشيوعية للقيام بعمل عسكرى كبير ضد الجزر البحرية[١٠٧].

وأكدت صحيفة رينمن ريباو فى ٧ مارس عام ١٩٥٥ أن الصين تحبذ المفاوضات وأعلنت أنه من أجل تخفيف التوتر والحفاظ على السلام يؤيد الشعب الصينى عقد مؤتمر دولى من قبل الصين والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والهند وبورما وأندونيسيا وباكستان وسيلان لمناقشة تخفيف الوضع فى مضيق تايوان[١٠٨].

وقد ذهب وزير الخارجية الأمريكى دالاس للقول بأن "القضية الأساسية هى الدفاع عن فورموزا فليس هناك اختلافات حقيقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشأنها. فنحن نختلف على كيموى... فبينما نعترف بحق شيانج كاى شيك فى السيطرة على الجزر البحرية، يرى البريطانيون على الجانب الآخر أن الجزر البحرية تخص حكومة بكين، وأن اهتمامنا بالجزر البحرية يكمن فى أنها ذات صلة وثيقة بالدفاع عن فورموزا". وأضاف بأنه "إذا كان هناك تنصل صريح أو ضمنى للصين الشيوعية بالتعبير عن نيتها فى السيطرة على فورموزا بالقوة، فإن اهتمامنا بالجزر البحرية سوف يتغير بدرجة كبيرة". وبناءً على تحليلات تريفليان وإشارات تشو إن لاى فى اجتماع السفراء فى بكين رأى وزير الخارجية أن "الصين الشيوعية فى حاجة إلى مواجهة حاسمة. وهذه المواجهة الحاسمة ربما تكون فى جنوب شرق آسيا بدلاً من فورموزا"[١٠٩].

وأكد وزير الخارجية الأمريكى أن الاقتراح البريطانى غير الرسمى بشأن تشكيل مجلس الأمن للجنة تتألف من بريطانيا والاتحاد السوفيتى والهند من أجل دراسة الوضع فى فورموزا لم يكن لينال موافقة الولايات المتحدة. كما ذكر" أن القوى الثلاث المقترحة ليس لها أى تأثير على الصين الوطنية التى كانت تعارض وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة قد قامت بإعداد شرطة لوقف إطلاق النار، وحاولت تبادل وجهات

النظر مع الصين الوطنية. فمن الواضح أن الحكومات الثلاث المقترحة ليس لديهم الإمكانيات التى تسمح لهم بإعداد مثل هذه الشرطة حتى لأنفسهم. وعلى الجانب الآخر، إذا ما نجحت القوى الثلاث المقترحة فى فرض تأثيرهم على الصين الشيوعية، فإننا نستطيع فرض تأثيرنا على الصين الوطنية"[١١٠].

وفى مذكرة مؤرخة فى ١٦ مارس عام ١٩٥٥ بشأن تقدير بريطانيا للوضع فى الشرق الأقصى قال روجر ماكيتز: "إننا نتفق أن الصين الشيوعية لن تقبل بالإحتفاظ بفورموزا فى يد الوطنيين، ولكننا نرى أن عزم الولايات المتحدة للدفاع عن فورموزا والبيسكادور لم يكن فى الحقيقة يشمل الدفاع عنها بالقوة. ونحن نتفق مع مستر دالاس بأن خلافاتنا فى مسألة إخلاء الجزر كانت بشأن الحكم الواقعى أكثر من المبدأ" [١١١].

وأكد دالاس أن الجميع يؤيد وقف الأعمال العدائية فى منطقة الجزر البحرية، وهذا هو مصدر القوة فى موقفهم، والأساس الذى يمكن من خلاله أن يكونوا متحدين. ورأى أن الموقف الشيوعى العدوانى يعد مصدرًا حقيقيًا لتهديد السلام فى منطقة فورموزا، والذى تم الإلتزام به فى ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية. ويعد وقف إطلاق النار بالتأكيد أول خطوة ضرورية لحل الأزمة [١١٢].

وقد أرسل أيزنهاور فى ٢٢ مارس برسالة إلى تشرشل قائلاً:" إنه إذا ما استمر الوطنيون فى الاعتقاد بأن معنوياتهم ستتعرض للتهديد بسبب الانسحاب من مجموعة الجزر، فلا ينبغى للولايات المتحدة أن تضغط على شيانج كاى شيك للقيام بهذه الخطوة"[١١٣]. وأوضح إيدن فى رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٥ أن الرأى العام فى بريطانيا وكذلك آسيا لا يؤيد تعزيز موقف شيانج فى كيموى وماتسو. وبالتالى فإن التحرك فى مجلس الأمن بدلاً من التركيز على الخلاف على وقف

إطلاق النار، ربما يركز بكل بساطة على الخلاف بين الولايات المتحدة من ناحية، والدول الحرة من ناحية أخرى بشأن الجزر البحرية[١١٤].

وقد رد دالاس على إيدن فى رسالة مؤرخة فى ٢٦مارس عام ١٩٥٥ قائلاً: " أنا أتوقع أن يصوت السوفيت على القرار، ولكن يجب أن أعترف أنى أتوقع ألا تفعل. ومع إحترام وجهات نظركم، فسوف نتخذ إجراءات فورية مع العلم بأن الرئيس وأنا نشك فى أن تسمح الظروف بترك الأمر الواقع فى مجلس الأمن. لقد أصابتنى الدهشة لإعتقادك بأن القرار المتفق عليه، يبدو كما لو كان مصممًا فقط لتأكيد موقف شيانج كاى شيك فى الجزر البحرية. وأستطيع أن أفهم رغبتك فى التنبؤ بكل خطوة مستقبلية إذا ما فشل القرار. وفى موقف خطير وغير مؤكد مثل هذا أعتقد أنه من المستحيل التنبؤ بالمستقبل. ويجب أن نترك المستقبل للأحداث والاتفاقيات المستقبلية بيننا وبين أصدقائنا الآخرين. وكما رأيت فنحن نرغب فى تأجيل القرار. فالشيئ المهم الذى يجب طرحه هو التحرك سريعًا فى المجلس إذا ما كنا فى حاجة لتوضيح أهدافنا للعالم"[١١٥].

وبناء على ذلك شكر إيدن دالاس على رغبة الولايات المتحدة فى تأجيل القرار. واعترف بالخطر وبأن الصين الشيوعية ربما تعجل بالصراع. وهذه الصدفة كانت السبب الوحيد فى قلقهم من ايجاد بعض الوسائل لخروج شيانج كاى شيك من الجزر البحرية قبل أن يتطور الهجوم. ورأى أن قرار مجلس الأمن لن يعمل على ردعهم. واعتقد مسئولوا الخارجية البريطانية فى بكين أن القرار من الأرجح أن يثير هجوم الصينيين أكثر من كبح جماحهم[١١٦].

وأوضح أيزنهاور لتشرشل فى رسالة مؤرخة فى ٢٩ مارس أن الولايات المتحدة لا تهتم بكيموى وماتسو. ولكن بسبب الخوف من أن فقدان فورموزا سيترتب عليه خسارة الفلبين وباقى المنطقة. وأنه سيكون سعيدًا جدًا إذا ما قرر شيانج بمفرده إخلاء الجزر

طواعية، ولكنه حذر فى الوقت نفسه أنه إذا واجه شيانج ضغطًا قويًا على الإنسحاب، فإنه قد يتخلى عن النضال برمته. وقد قررت الولايات المتحدة أن تعمل جاهدة حتى لا تسقط الجزر فى أيدى الشيوعيين، لا من خلال الهجوم المحتمل أو الهجمات الجوية والتهديدات والتخريب. وآمل أن يطرح الاثنان بعض الأفكار التى من الممكن أن تساعد فى تقريب وجهات النظر، الذى من الممكن أن يساعد كلتا الحكومتين أن تعملا بشكل أكثر فعالية ضد الشيوعية فى كل مكان(١١٧).

وانتهت الأزمة مع عقد مؤتمر باندونج للدول الأفريقية والآسيوية فيما بين ١٨– ٢٤ أبريل عام ١٩٥٥، عندما أبدى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية تشو إن لاى استعداد الصين للتفاوض مع أمريكا لتخفيف حدة التوتر، وإجراء محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية عندما ذكر: "إن الشعب الصينى صديق للشعب الأمريكى، وأنه لا يرغب فى شن حرب مع الولايات المتحدة، كما أن الحكومة الصينية ترغب فى الدخول فى مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة لمناقشة مسألة تخفيف حدة التوتر فى الشرق الأقصى، وخاصة مسألة تخفيف التوتر فى مضيق تايوان". وساهم تصريح تشو إن لاى فى باندونج فى إثارة الآمال لدى المسئول البريطانى تريفليان لتحقيق السلام ، وأعرب عن رغبة بريطانيا فى تقديم المساعدة. وقد توقفت الحكومة الصينية الشيوعية عن قصف جزيرتى كيموى وماتسو بعد ذلك بقليل. وقد ساعد هذا الإعلان المفاجئ على تجميد أزمة مضيق تايوان لمدة أكثر من ثلاث سنوات(١١٨).

وقد بذلت وزارة الخارجية الأمريكية جهودًا قوية من خلال الحكومات الصديقة لإقناع الصين بإتخاذ موقف أقل عدوانية. ومع ذلك فإن رد فعل الولايات المتحدة تجاه تصريح "تشو إن لاى" فى باندونج، كان مفاجأة، ولكنها أصرت على مشاركة الصين الوطنية فى أى مناقشات تخص أزمة مضيق تايوان. ودعت الصين الشيوعية إلى الإفراج

عن السجناء الأمريكيين، للموافقة على وقف إطلاق النار، وقبول دعوة مجلس الأمن للمناقشة، من أجل إعطاء دليل عام للعالم على حسن نواياها[١١٩].

وقد لعبت الوساطة البريطانية دورًا فى التعجيل بالمفاوضات الأمريكية الصينية. وفى التاسع من مايو عام ١٩٥٥أحال همفرى تريفليان إلى تشو إن لاى رسالة شفوية من وزير الخارجية البريطانى هارولد ماكميلان Harold Macmillan قال فيها: "إن بريطانيا تنظر إلى خطاب تشو إن لاى فى باندونج باهتمام كبير، وإنها مستعدة لتمرير أى رسالة صينية إلى الولايات المتحدة". وفى ٢٦ مايو عام ١٩٥٥ التقى تشو إن لاى مع تريفليان وأوضح موقف الصين من المحادثات الصينية الأمريكية المقترحة. فينبغى أن يكون الموضوع هو الحد من التوترات فى منطقة تايوان، ويمكن أن يكون الشكل إما مؤتمر متعدد الجنسيات، أو الحوار الثنائى الصينى الأمريكى بدعم من الدول الأخرى، ولكن تحت أى ظرف من الظروف يجب مناقشة قضية تايوان. وكانت الصين مستعدة لإجراء محادثات مباشرة منفصلة مع الوطنيين. وستكون هذه المحادثات على نوعين أحدهما على المستوى الوطنى والآخر الداخلى[١٢٠].

اقترحت بريطانيا أن يكون موضوع المناقشة فى وقت لاحق هو "وقف الهجمات على الشحن" و"الإستخدام السلمى للبحار" مع " تخفيف التوتر". وكانت لدى بريطانيا القدرة على إثارة مثل هذه الموضوعات، ومن ثم فإنهم فى نزاع مع الصين الوطنية بشأن اعتراض سفن التجارة البريطانية فى موانئ الصين الجنوبية، وما يتعلق بإستغلال الصين الوطنية للمياه الإقليمية للجزر البحرية. وقد رأى مساعد وزير الخارجية الأمريكية "أنه مما لا شك فيه أن البريطانيين يأملون أن تحث الصين الوطنية على إنهاء حصارهم، ومحاولات إغلاق الميناء... ولكن، يجب ألا نتورط فى محادثات ثنائية مع الصين الشيوعية بخصوص هذا الموضوع"[١٢١].

وفى ١٣ يوليو من نفس العام ردت الولايات المتحدة عن طريق بريطانيا بأن المحادثات الصينية الأمريكية على مستوى السفراء ستعقد فى جنيف ٢١ يوليو عام ١٩٥٥. وقد طلب دالاس من ماكميلان إرسال هذه الرسالة إلى تشو إن لاى نيابة عن الولايات المتحدة بإسم الإعلان المحدد المقترح والقائل بأن "الصين وأمريكا قد اتفقتا فى المحادثات التى عقدت بين ممثلى القناصل لكلا الجانبين فى جنيف، والتى أجريت على مستوى السفراء من أجل المساعدة على استقرار الأمور فى عودة المدنيين فى كلا الجانبين إلى أوطانهم ، وتسهيل المناقشات الأخرى وتسوية المسائل العملية الأخرى لدى الطرفين. وأول اجتماع لممثلى السفراء سيعقد فى جنيف فى ٢١ يوليو عام ١٩٥٥". وبدأت المفاوضات فى أول أغسطس عام ١٩٥٥ فى جنيف، واستمرت بعد ذلك فى وارسو. ولقد حققت مباحثات عام ١٩٥٥ بعض النتائج الصغيرة، ولكنها كانت مفيدة(١٢٢).

وهكذا حاولت بريطانيا العمل من أجل التوصل إلى حلول توفيقية فيما يتعلق بقبول الصين فى الأمم المتحدة، ومستقبل تايوان، والحصار الاقتصادى على الصين، والتأثير على اتجاهات السياسة الصينية والأمريكية. وأرادت أن تمنع تصعيد الصراع فى الشرق الأقصى، على أمل أن تسنح الفرصة للصين لإقامة إطار جديد للعلاقات مع الغرب على المدى البعيد. ولكن فشلت هذه الاستراتيجية البريطانية فقد شاركت الصين والغرب فى حرب الشرق الأقصى. وفشلت بريطانيا فى فهم سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، وفهم موقف الصين من أحداث الشرق الأقصى(١٢٣).

وفى النهاية يمكن القول إن بريطانيا اتبعت سياسة سلمية دبلوماسية تجاه تايوان وأزمة الجزر البحرية الصغيرة كيموى وماتسو، فعلى الرغم من اعترافها بالصين الشيوعية، إلا أنها لم تؤيدها فى الهجوم على تايوان أو الجزر البحرية. وعارضت تمامًا استخدام أسلوب القوة فى الدفاع عن الجزر سواء من جانب الصين الوطنية أو الولايات

المتحدة. فقد كان كل ما يهمها هو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى الصين الشعبية وهونج كونج ، وعدم استخدام الأسلحة النووية ذلك السلاح المدمر فى صراع محلى بين الصين الوطنية والصين الشيوعية. فمن وجهة نظرها لا يستحق هذا الصراع المحلى استخدام هذا السلاح الخطير، وحاولت مرارًا وتكرارًا حث الولايات المتحدة على عدم التفكير فى استخدام هذا السلاح لحل الموقف. بل حرصت على اتباع الطرق السلمية والدبلوماسية لحل الأزمة.

وقد اتضح أيضًا أن السياسة البريطانية تجاه تايوان كانت متأرجحة ما بين محاولة بريطانيا الحفاظ على العلاقات الأنجلو – أمريكية حتى تحافظ على أمنها القومى ضد التهديد السوفيتى، والدعم المالى والاقتصادى الأمريكى من ناحية، وبين دعم الصين الشيوعية للحفاظ على مصالحها التجارية فى هونج كونج والتجارة مع الصين الشيوعية ومن أجل إحياء اقتصادها المدمر من ناحية أخرى. وبالرغم من عدم اعترافها بالحكومة الوطنية فى تايوان، إلا أنها اعتبرت دائمًا أن الدفاع عن فورموزا والبيسكادور أمرًا حيويًا للوقوف فى وجه الشيوعية. وقد جاءت الوسائل الدبلوماسية التى اتبعتها بريطانيا فى النهاية ببعض الحلول وخاصة بعقد مؤتمر جنيف عام ١٩٥٥... وسادت فترة هدوء استمرت لمدة ثلاث سنوات فيما يخص تايوان حتى اندلعت أزمة مضيق تايوان الثانية عام ١٩٥٨.

الحواشي

(1) FO371|99240.Formosa:Situation Reports Monthly Summaries of Events ,Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952). (Folder1). Menken Jules, "the problem of Formosa ", in: European Service General News Talk, 1952.P.1

(2) Close Patricia Margaret, The Quemoy – Matsu Crisis of 1958.A Study Tacit Communication in Crisis Management, (Master of Arts :The university of western ,London , April 1973),p.10.

(3) Eisel Rein hard," Britain's China Policy From 1949 to 2005: From an Idealistic Approach to Return to A Focus on the Economic Factor ", in: EU: China European Studies centers Programme, C.A.P. Working paper, May 2007.P.4,27.

(4) Daoust Thomas Courvoisier,Threat Perceptions: American and British Assessment of China, (Master of Arts: McGill university, November 2011),P.66.

(5) Steel Tracy Lee, Anglo – American Tensions over the Chinese Offshore Islands, 1954-1958, (PhD: University of London, September, 1991), Pp.9, 14.

(6) layton David, Imperialism Revisited. Political and Economic Relations between Britain and China, 1950-54, Macmillan Press LTD, London, 1997.P.198.

(7) Daoust Thomas Courvoisier,Op.Cit.,P.67.

(8) Ibid., Pp.67, 68.

(9) Clayton David, Op.Cit., P.160, 199.

(10) Clayton David," British Foreign Economic Policy Towards China 1949-60", in: Electronic Journal of International History, University of York, UK, 26|1|2012, P.4.

(11) Ibid., Pp.4, 6.

(12) No.3. Memorandum by the Secretary of State to the British Secretary of State for Foreign Affairs (Eden),Washington, January 8,1952.in: Foreign Relations of the United States 1952–1954,Volume XIV, China and Japan (in two parts),Ed by: Glennon John P.,part1.The China Area ,United States Government Printing Office, Washington, 1985.P.2.

(13) Clayton David, Imperialism Revisited, P.161.

(14) Rowan B.A., M.A., Randy, A foreign Policy in Oppositions: The British Labour Party and the Far East, 1951 – 1964, (PHD: Texas Tech University, December, 1992).Pp.222, 223.

(15) Ibid., Pp.223, 224.

(16) Clayton David," British Foreign Economic Policy towards China 1949-60", Pp.1, 2.

(17) Tang James T.H.," From Empire Defense to Imperial Retreat: Britain's postwar China Policy and the Decolonization of Hong Kong", in: Modern Asian Studies, Vol.28, No.2, (May, 1994),P.328

(18) Steel Tracy Lee, Op.Cit. , Pp.7, 8.

(١٩) لقد أجرى هذا النقاش فى حقبة ما بعد عام ١٩٤٥، والتى كانت بريطانيا خلالها تخفض فيها دورها الدولى. ونتيجة لذلك وبحلول نهاية الخمسينيات من القرن الماضى أدرك صناع السياسة البريطانيون أن سياسة بريطانيا تجاه تايوان لم يعد لها أى تأثير ملموس على مواقف واشنطن، بكين، أو تايبيه، ومن ثم فإن مناقشة سياسة تايوان لا تزال غير حاسمة، وحيثما تم التشجيع على تعزيز المواقف، فإن كثافة الآراء تهدأ تدريجياً.انظر:

Hao W., Britain's Taiwan policy 1949 – 1958, (PhD: university of oxford, united kingdom, 1992).

(20) Ibid.

(21) Steel Tracy Lee, Op.Cit., P.9.

(22) Daoust Thomas Courvoisier, Op.Cit. , P.67.

(23) FO371|83236.Complete Files for 1950.Summaries of Events in Formosa: Chinese Nationalist Government Occupation and Administration of Formosa.(folder4).Minister of State Formosa.

(24) FO371|83236.Complete Files for 1950.From Tokyo to Foreign Office, Sir A. Gascoigne.No.856 of 4th August 1950.Addressed to Foreign Office Telegram No.856 of 4th August 1950.

(25) Clayton David, Imperialism Revisited, P.204.

(26) Ibid.

(27) FO371|99239.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952).British Consulate Tamsui, Formosa, 22nd January, 1952. Political:Summary of Events in Formosa during December, 1951.192|S.4|52, No.11

(28) JIB(A).Report.No.3|6|67.Intelligence Briefing Memorandum, Taiwan, Formosa. Confidential, issued Nov.1967.

(29) Zhai Qiang," Crisis and Confrontation: Chinese - American Relations during the Eisenhower Administration ", in: The Journal of American – East Asian Relations, Vol.9, No.314, (fall-winter 2000), P.227.

(30) Ibid., Pp.227, 228.

(٣١) بعد فترة وجيزة من بدء إصلاحات ما وتسى تونج ، سعى دينج شياو بينج إلى حل قضية تايوان. وجاء بفكرة "دولة واحدة، ونظامان". وهذا المفهوم تم التعامل به فى قضية هونج كونج عندما بدأت المفاوضات البريطانية حول مستقبلها، وتم نقل سيادة الأراضى من بريطانيا إلى الصين. لقد كان تأمين هونج كونج مسألة ذات أهمية كبيرة فى حد ذاتها، أما فى جمهورية الصين الشعبية فكان يعنى أيضاً مثالاً لتايوان فلم تكن أقل منها فى تطبيق مفهوم "دولة واحدة، ونظامان" كحل عبر مضيق تايوان. وهذا المفهوم مرن للغاية لأنه يعبر تعبيراً كاملاً عن مبدأ إعادة توحيد الصين ودعم سيادتها ويأخذ فى الإعتبار تاريخ تايوان وحقائقها.كما لقى هذا المفهوم ترحيباً حاراً من جانب الشعب الصينى فى الصين والخارج وفى الرأى العام العالمى. ومن ثم فإنه يدعم مستقبل تايوان فى إعادة توحيد الوطن الأم، وأن محاولة تقسيم الصين لن تقبل أبداً كبديل. انظر:

- Tsang Steve, "War or Peace across the Taiwan Strait ", in: Peace and Security across the Taiwan Strait, Ed by: Tsang Steve, Palgrave Macmillan, Oxford, 2004. P.7.; "Apolicy of "one country, two systems" on Taiwan", Ministry of Foreign Affairs of the Peoples Republic of China,in:http://www.fmprc.Gov.cn/ mfa_eng/ ziliao_665539/ 3602_ 665543/ 3604_665547/ t18027.shtml

(32) Hu Shaohua, "Structural Constraints on the EU's role in cross – Taiwan Strait Relations ", in: European Journal of East Asian studies, Vol.10, No.1, (2011), P.42.

(33) J. P. Jain, China in world politics. A Study of Sino – British Relations (1949 – 1975), London, 1976.Pp.39, 40.

(34) FO371|99239.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952).British Consulate Tamsui, Formosa, 27th February, 1952. Political: Summary of Events in Formosa during January, 1952.428|s.4|52, No.13.

(35) FO371|99239.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952).British Consulate Tamsui, Formosa, 20th March, 1952. Political: Summary of Events in Formosa during February, 1952.589|S.4|52, No.15.

(36) FO371|99240.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952). (Folder1). Menken Jules, Op.Cit. , P.5.

(٣٧) لمعرفة حجم الجيش والقوات الجوية والبحرية فى فورموزا انظر:

- FO371|99324.American Policy regarding Nationalist Chinese forces in Formosa; Return of Chief of United States Military Assistance Advisory

Group in Taiwan;General Chase to United States for Consultations (1952).Secret.British Consulate Tamsui, Formosa, March 6, 1952 .(483|S.1|52).

(38) FO371|99324.Secret. Foreign office, S.W.I, January, 1952.

(39) FO371|99239.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek, Text of Kuomintang Manifesto (1952).From the President of the Formosan Democratic Independence Party To his Excellency Mr. Winston Churchill, February 8th, 1952.

(40) _____,"U. S. Will Blockade China if…" in: Daily Herald, 2Mar., 1952.

(41) _____,"U.S.A. Will Blockade China if Necessary", in: Evening Standard, March26, 1952.

(42) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit., Pp.205, 206.

(43) FO371|99240.British Consulate Tamsui, Formosa, 16thJuly, 1952. Political: Summary of Events in Formosa during June, 1952. 1441|S.4|52, No.30.

(44) FO371|99241.Formosa: Situation Reports Monthly Summaries of Events, Political Developments, Speeches of President Chiang Kai-Shek,Text of Kuomintang Manifesto (1952).(folder2).British Consulate Tamsui, Formosa, 7th October, 1952. Political: Summary of Events in Formosa during August, 1952.2173|S.4|52, No.41.

(45) FO371|105342.Increased Coverage of the Chinese Press in Formosa by Recruitment in the British Consulate in Tamsui of an additional Translator; Parliamentary Question about number of British Consulates in Mainland China and Formosa Respectively. Restricted, British Consulate Tamsui, Formosa, 3rdFebruary , 1953.252|k.2|53.

(46) FO371|105342.Restricted, Foreign Office, S.W.I, 7th April, 1953, (FC 1893|1).

(47) FO371|105267.British Search for opportunities for export to Formosa, visit of U.K. Trade Commissioner, Hong Kong, Taiwan. Report on a Journey made by U.K. Trade Commissioner at Hong Kong to Study Business Opportunities in Taiwan (Formosa). 5thMarch – 11thMarch 1953.Pp.1-11.

(48) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , P.209.

(49) FO371|105267.Minutes Confidential. FC 1261|167.

(50) FO371|105267.Addressed to Tamsui Telegram No.143 of August 14, 1953.FC 1153|3.Confidential from Foreign Office to Tamsui.

(51) FO371|110271.Bank of Taiwan Exchange Rates: Formosa Foreign Investment Law (1954).Addressed to Foreign Office Telegram No.50 of April 14, 1954.

(52) FO371|110271.British Consulate Tamsui, April 15, 1954. No.50E. (17|1|1|54).

(53) FO371|110271.Enclosure to Tamsui Dispatch No.50E of 3 August, 1954. Translation. Foreign Investment Law; British Consulate Tamsui, August 4, 1954. Confidential No.50 E.115|54 (6).

(54) Ibid.

(٥٥) كان مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ حدثاً هاماً فى تطوير السياسة الخارجية للصين.فـــلأول مرة أصبحت دبلوماسية بكين محط الاهتمام فى اجتماع دولى. وبالرغم من المعارضة الأمريكية وتأخير التكتيكات، كان المؤتمر انتصاراً دبلوماسياً للصين. وقد عززت كثيراً مكانة بكين الدولية. ومن الواضح أن قادة الصين كانوا ينظرون إلى دورهم على الصعيد العالمى، وليس على الصعيد الإقليمى. وأعربت صحيفة الرينمن ريباو فى ٢٢ يوليو عام ١٩٥٤ عن افتخارها وثقتها على أفضل وجه قائلة:" إن الشعب الصينى يشعر بأعظم الفخر والإعتزاز بالجهود والإنجازات التى حققها وفدها فى جنيف".انظر:

- Zhai Qiang, "China and the Geneva Conference of 1954", in: the China Quarterly, No.129 (Mar., 1992).P.121.

(56) Eisel Rein hard, Op.Cit. , P.6.

(57) Zhai Qiang,"China and the Geneva Conference of 1954", P.115.

(58) Ibid.,Pp.115, 116.

(59) Clayton David, Imperialism Revisited, P.187; Zhai Qiang,"China and the Geneva Conference of 1954", P.117.

(60) Clayton David, Imperialism Revisited, P.187; Zhai Qiang,"China and the Geneva Conference of 1954", Pp.117, 122.

(61) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , Pp.230, 231.

(62) Soman Appu K.," Who's Daddy" in the Taiwan Strait? The Offshore Islands Crisis of 1958", in: The Journal of American - East Asian Relations, Vol.3, No.4, (Winter 1994), p.397.

(63) Mark Chl Kwan, "Lack of Means or Loss of Will? The United Kingdom and the Decolonization of Hong Kong, 1957–1967", in: The International History Review, Vol.31, No.1, (Mar., 2009), Pp.48-50.

(64) Burch Justin E., The Taiwan Straits Crisis of 1954 – 1955: the Contemplation of going to War over Foreign Troop Morale, (Master of Arts: University of Central Oklahoma, Oklahoma, spring 2013).Pp.32, 33; Zhai Qiang,"Crisis and Confrontation", Pp.232, 233.

(65) Soman Appu K., Double–Edged Sword. Nuclear Diplomacy in Unequal Conflicts: the United States and China, 1950-1958, Praeger Publishers, London, 2000.P.115.

(66) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , Pp.231, 232.

(67) No.386. Memorandum of Conversation by the Director of the Office of Chinese Affairs (Mc Conaughy) ,Washington, November6, 1954.in: Foreign Relations of the United States 1952–1954,Volume XIV, China and Japan (in two parts),Ed by: Glennon John P.,part1.The China Area , United States Government Printing Office , Washington, 1985.Pp.880,881.

(68) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , Pp.220, 221,232.

(69) Zhai Qiang," Crisis and Confrontation ", P.232.

(70) Ibid.

(71) Whiting Allen S., "China's Use of Force, 1950–96, and Taiwan", in: International Security, Vol.26, No.2, (Fall, 2001).P.108.

(72) Daoust Thomas Courvoisier, Op.Cit. , P.70.

(73) Burch Justin E.,Op.Cit. , P.42; Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , P.233.

(74) Burch Justin E., Op.Cit. , Pp.33, 34, 42.

(75) Rushkoff Bennett C., "Eisenhower, Dulles and the Quemoy-Matsu Crisis, 1954-1955", in: Political Science Quarterly, Vol.96, No.3, (Autumn, 1981).P.469.

(76) Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , P.233.

(77) Ibid., Pp.236, 237.

(78) Burch Justin E., Op.Cit. , P.47. ; Whiting Allen S., Op.Cit. , P.109.

(79) No.27.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, January 21, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986. Pp.96, 97.

(80) Ibid.

(81) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.132. ; Burch Justin E., Op.Cit. ,Pp.55, 56.

(82) Rowan B.A.,M.A.,Randy, Op.Cit. ,P.237.;No.36. Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, January 25, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.121.

(83) No.41.Letter from President Eisenhower to British Prime Minister Churchill, Washington, January 25, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.128, 129.

(84) Burch Justin E., Op.Cit. , Pp.51, 52.

(85) No.51.Memorandum from the British embassy at Washington to Department of State, Washington, January 28, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.157.

(86) Soman Appu K., Double–Edged Sword, Pp.131, 132.

(87) No.43.Report of New Zealand–United Kingdom–United States Working Party, Washington, January 26(27), 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986. Pp.133, 134.

(88) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P. 132.

(89) No.95.Telegram from the Representative at the United Nations (Lodge) to the Department of State, New York, February6, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington,1986.Pp231-233.;Soman Appu K.,Double–Edged Sword, P.132.

(90) No.54.Memorandum of Conversation between the Secretary of State and British Ambassador (Makins), Department of State, Washington, January 28, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.161.

(91) No.87.Telegram from the Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, London, February 5, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.218, 219.

(92) No.73.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington , February 2, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986 .Pp.195, 196.

(93) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.133.

(94) Ibid., Pp.133, 134.

(95) No.99.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington , February 9, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986. P.244.

(96) Ibid., Pp.244, 245.

(97) No.82.Telegram from the Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, London, February 4, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.212. ; Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.140.

(98) No.104.Letter from President Eisenhower to Prime Minister Churchill, Washington, February10, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P.,United States Government Printing Office, Washington, 1986. Pp.259, 260.

(99) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.148.

(100) Bush Richard C., Untying the Knot. Making Peace in the Taiwan Strait, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2005.Pp.19, 20.

(101) No.106.Telegram from the Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, London, February 11, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.265.

(102) No.110.Message from Prime Minister Churchill to President Eisenhower, London, undated. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986 .Pp.270-272. ; Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , Pp.234, 235.

(103) No.119.Telegram from the Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, February18, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986. Pp.292-295.

(104) FO371\115193.Population Statistics of Formosa (1955). Australian External Affairs Office, Australia House, London, W.C.2, 13th April, 1955,No.3\12\1313.

(105) Rushkoff Bennett C., Op.Cit., Pp.473,474,476.

(106) Ibid., P.474.

(107) No.152.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, March14, 1955.Foreign Relations of the United States

1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office,Washington, 1986. Pp.364,365.

(108) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.132.

(109) No.152.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington,March14, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.365, 366.

(110) No.156.Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, March16, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986 . P.373.

(111) No.157.Memorandum Received from the British ambassador (Makins), Washington, March16, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.374, 375.

(112) No.162.Telegram from the Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, March23, 1955. 4858. Communicate following view to Eden requesting urgent response. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.387.

(113) Rushkoff Bennett C., Op.Cit., P.476.

(114) No.168.Message from British Foreign Secretary Eden to the Secretary of State, London, March25, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P.,United States Government Printing Office, Washington, 1986. P.397.

(115) No.171.Telegram from the Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, March26, 1955.Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.404,405.

(116) No.176.Message from British Foreign Secretary Eden to the Secretary of State, London, March28, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P.,United States Government Printing Office, Washington, 1986. P.417.

(117) No.177.Letter from President Eisenhower to British Prime Minister Churchill, Washington, March29, 1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P.,United States Government Printing Office, Washington, 1986 . Pp.419, 421. ; Rushkoff Bennett C., Op.Cit., p.476.

(118) Zhai Qiang," Crisis and Confrontation ", P.234.; Rowan B.A., M.A., Randy, Op.Cit. , P.238. ; No.248.Telegram from the Charge in the United Kingdom (Butterworth) to the Department of State, London, May11,1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.P.562.

(119) Soman Appu K., Double–Edged Sword, P.144.

(120) Zhai Qiang," Crisis and Confrontation ", Pp.235, 236.

(١٢١) No.292.Message from British Foreign Secretary Macmillan to the Secretary of State, London, July10, 1955; No.298. Memorandum from the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, Washington, July12,1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986. Pp.642, 648.

(122) No.302.Telegram from the Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, London, July15,1955.; No.306.Letter from the Secretary of State to British Foreign Secretary Macmillan, Geneva,July16,1955. Foreign Relations of the United States 1955–1957, Volume 11, China, Ed by: Glennon John P., United States Government Printing Office, Washington, 1986.Pp.654, 660. ; Zhai Qiang "Crisis and Confrontation ", P.236.

(123) Clayton David, Imperialism Revisited, P.72.